

# الاقتصاد

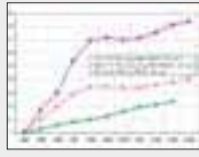


سوليدير:

**البرنامج الجديد يضم مخالفات قانونية  
وحصر الاستفادة بكبار حاملي الاسهم**  
2

**الاعمار والاقتصاد تنشر مسودة  
تقرير البعثة الرابعة لصندوق  
النقد الدولي عن لبنان 2004**  
3-8-9

**غرفة بيروت ترد:  
الاسعار  
لم ترتفع  
خلال 7 سنوات!**  
4



**سوريا:  
الإعمار والاقتصاد تنشر أبرز  
ملامح مشروع قانون الشركات**  
5

## سواب وتعتيم وتحكيم وفيول.. تخوف من انضلات الازمة صندوق النقد: خطر الوقوع في ازمة قائم بشكل عال

### الملك فهد في لبنان

تردد في الاوساط السياحية ان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز سيقضي فترة الصيف في لبنان وتحديدًا في منطقة برمانا، وان حجوزات كاملة للفنادق وبعض الشقق قد حصلت في المنطقة والجوار.

ونكرت مصادر معنية بالقطاع انه جرى شراء نحو 600 سيارة حديثة موزعة على «موديلين» وستكون حاضرة خلال شهر، وان تسوية رتب مع وزارة الداخلية تقضي بترقيم هذه السيارات من 1 إلى 600 - ادخال مؤقت. وايدت المصادر تفأؤلها من نتائج هذه الزيارة لا سيما ان الملك مشهود له بما يخلق من حركة اقتصادية في مكان تواجده حيث صرف نحو مليار دولار في صيف امضاه اخيرا في ماربيا في اسبانيا فضلا عن الصورة الايجابية التي ستعكس في الخارج عن مثل هذه الزيارة.

«دينامية الدين لا يمكن ان تبقى على حالها على المدى المتوسط وهناك حاجة الى تعديلات مالية مهمة (ما يزيد عن 1 في المئة من الناتج الوطني في السنة) لقلب دينامية الدين، ولكن حتى لو حصل هذا فان خطر الوقوع في ازمة قائم بشكل عال». «ان عدم التوازن المالي الكبير الواقع اليوم يطرح قضية التهديد المستمر لاستقرار الاقتصاد الكلي ويشكل عائقا للنمو اما عبء الدين الحكومي فيمثل المخاطرة الكبرى وتدويره يعتمد على الثقة المستمرة للمودعين في المصارف، لذا تبقى الحالة قابلة للسقوط نتيجة المرات الخارجية وانعدام الحل السياسي الداخلي لحل مشكلات البلد المالية ان موازنة المصارف معرضة للعديد من المخاطر».

«منذ أن بدأت اعادة الاعمار ما بعد الحرب في بدايات التسعينات ركزت المراقبة على تدهور الحالة المالية، ونصيحة صندوق النقد ركزت على مخاطر تراكم الدين والحاجة الى تعديلات مالية واصلاحات بناءة (...). اما السلطات فكانت اكثر مخاطرة من صندوق النقد (...). كانت قابلية السقوط للاقتصاد المالي والمنافسة مرة اخرى الموضوع الرئيسي لمناقشات البعثة الرابعة في عام 2004». «نتائج السياسة كانت دون اهداف السلطة لمؤتمر باريس 2 سياسة الاجماع التي نشأت حول مؤتمر باريس 2 فسحت المجال لتجديد التوترات السياسية في عام 2003 وبقيت القرارات السياسية الرئيسية مجمدة لما بعد برنامج الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني 2004 (...). لم تدخل الاسواق في حساباتها المآزق السياسي مع توقع نشوء سياسة اجماع اوضح بالنسبة للاصلاح بعد الانتخابات».

«رغم النظام التجاري الحر اللبيرالي ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد ما زال النمو مقيدا بعوائق بالنسبة للمنافسة الداخلية ومنها الدخول والممارسات الاحتكارية والاشراف التنظيمي غير الملائم».

بعض من مسودة تقرير صندوق النقد الدولي الى لبنان بعثة المادة الرابعة لعام 2004 والتي تنشره الاعمار والاقتصاد ملخصا بالعربية كما بالانكليزية بتوسع. تحذير من العتمة اطلق قبل شهر فجات النصيحة تل النصيحة بان لا يجوز التهوريل وان الوضع ممسوك حتى لو لم

يعقد مجلس الوزراء علما ان العتمة ضربت معظم المناطق اللبنانية ولساعات طويلة. الفيول يستورد باكثر من 27 دولاراً للطن من السعر العالمي والاتصالات الداعية لعدم اثاره مثل هكذا مواضع بدلا من اللاتفات الى امكانية التوفير والنتيجة ان صفقة لزمتم الاسبوع الماضي وفق نفس الالية ونفس الاسعار جدل حول السواب لم يبق احد الا ونال شهادة خبرة في الاقتصاد. ومن لم ينل هذه النعمة كلف غيره تسجيله في الجامعة. سوليدير تطلق خطة «للانتعاش والتسويق وتحريك الاسهم» دون اي ردود فعل لشركة تحتل قلب العاصمة والوطن، وسط مخالفات لا تعد او تحصى ووسط توافق لمصلحة كبار حاملي الاسهم دون ان تستأهل القضية سؤال الاعمار والاقتصاد تنشر دراسة حول هذا الموضوع والمستفيدين منه). محاولات تجميل المسؤول مستمرة والقاء عبء الازمة على اضعف الحلقات وانشغال بقضايا السياسة العامة كما لو ان حياة الناس وحاجاتهم ليست سياسة، او كان انفجار الازمات لا يترك اثرا او تغير بواقع الحال. المطلوب خطوات كبيرة ولكن الاجراءات الصغيرة وفي اماكن متعددة ومختلفة يمكن ان يمهذ الطريق للاصلاح ويخفف من الاعياء عن كامل الناس و«لكن استمرار التعاطي مع الازمة الاقتصادية كرهينة للابتزاز او ورقة للعب قد يدفع الامور الى مرحلة لا يمكن لاحد ان يسيطر عليها او يتحكم بها» حسب وصف مرجع مصري كبير.

منوع من التداول منوع من التداول منوع من التداول

#### مرنة

طلب مرجع رسمي من المولجين لديه بمسائل الاعلام توقيف الحملة التي استهدفت مسؤولا ماليا كبيرا، في وسائل الاعلام التابعة له فوراً لأنها انت بنتائج عكسية لما كان يريد، لا سيما على صعيد حجم الارتباط بينهما وطلب استكمالها في وسائل اعلام له مونة على البعض فيها.

#### تحوير

استغرب مرجع كبير التحوير الذي اصاب كتابا رسميا تناول قضية طارئة والاستنتاجات التي الصقت بكتابه لا سيما لجهة نسب محددة لم يأت على ذكرها علما ان الاحتسابات المذكورة جرى تضخيم مفاعيلها كثيرا وبدمغة رسمية في وقت نفى وزير معني ان تكون وزارته وراء هذا الاحتساب.

#### عظمة

سألت شخصية اقتصادية عربية بارزة عن التحرير الذي يمكن ان يقدمه الرئيس رفيق الحريري حول رفضه «السواب» امام المؤسسات الاقتصادية العربية والدولية. بعدما بات هذا الامر شيئا عاديا خلال السنوات الماضية، خاصة ان اكثر من «محاضرة» و«عظة» سبق والقاهها الحريري امام مسؤولين عرب ودوليين حول هذا الموضوع واهميتها(!).

#### تدخل

تدخل مصرف كبير بطلب خطي لدى جهة مالية دولية معروفة في محاولة لنيل حصة كبرى من عملية شراء اسهم طالت شركة بارزة وناجحة، مما فسر انه قوطبة على محاولة شخصية مصرفية شراءها.

#### خشية

حاول مرجع رسمي للايعاز لممثلي شركات فاعلة في قطاع حساس بانتقاد المعني بهذا القطاع على خلفية عمليات حصلت قبل سنوات، اضافة الى سياسة مستجدة تخلق فوارق في القطاع المعني، الا ان معظم هؤلاء رفض ذلك، اما خوفا من النتائج او خشية التورط في الصراع السياسي الدائر.

#### ازدواجية

سأل مسؤول معني بالشأن اللبناني عن ازدواجية اللغة لدى مسؤولين في الشأن الاقتصادي حيث يكيلون الانتقادات والشتايم لمسؤول بارز ويحملوه مسؤولية الازمة وتردي واقع بعض القطاعات وثم اطلاق المدائح العلنية حول دوره الاساسي في ازدهار البلد وتفهم لمشاكل قطاعاتهم.

### التهنئة.. والتحية

يستحق الرئيس رفيق الحريري التهنئة وهو الذي يردد دائما ان الله قد انعم عليه بالمال، اما التهنئة لأن الله انعم عليه بأكثر من المال، بل بنعمة بعض «معارضيه» الذي يطلون دوريا، كلما ضعف او تراجت شعبيته، او ظهرت على الععلن «انجازاته» الاقتصادية والمالية الباهرة التي ينعم بها اللبنانيون اليوم. فتأتي طلة هؤلاء كالترياق بالنسبة اليه، فتشفيه من الجروح وتعيد اليه ما فقد، وتحسن احواله بعد الوهن.

في احد حلقات زياد الرحباني الاناعية المعروفة تحت اسم اختلط الحابل بالنابل يقول ان العدو صار معنا في الخندق الواحد. واليوم بعد 25 سنة تقريبا على هذه الطلقة كم صورة اليوم تشبه الاس، فمفردات المعارضة الاقتصادية على الاقل، باتت لفة اهل الحكم الاقتصادي، والشكوى من الازمة الاقتصادية والسياسات المتبعة يطلقها الوزراء، لا سيما فريق الرئيس الحريري، ويحذرون من الانهيار، ويحدثونك عن التحكيم في ملف الخلوي والخطأ في فسح العقود ومشاكل السواب وعبء الدين العام الخ...

ويتساقون في السير في التظاهرات ضد السياسة الاقتصادية ودعما للعمال.

المبنيات الاقتصادية التي تهاجم الامر الواقع وتدعو المسؤولين الى المزيد من تحمل المسؤولية، تهاجم راجح بشكل دائم مع التشديد على تفهم المسؤولين للمشاكل القائمة ووعودهم بحل المشاكل والمعضلات القائمة، علما ان دورهم لم يعد مطلوباً فقط بل بات ضروريا وحيويا الى ابعد الدرجات، ودفاعا عن مصالحهم المباشرة، بعد الافلاسات المتكاثرة، قبل ان يكون دفعا عن الوطن.

الاتحاد العمالي العام ادى قسطه للمعلى، بانتظار دور جديد او تكليف جديد، ولم ير ان ما حصل يستأهل وقفة جدية تطلب شجاعة مستندة الى مصلحة الفئات التي يفترض به تمثيلها والتي تدفع اعلى الاثمان.

المعارضون على الطلب الذين يفكون رقاب او لا يمسون بالارجل او الذين يهاجمون المجتمع اللبناني بكلمة ليصلوا الى سياسات الرئيس الحريري، ويمدون صباحا ومساء الرئيس اميل لحود ويفسرون ان التمديد هو الحل الذي لا حل بعده او قبله، فمن اجلهم يستحق الرئيس الحريري التهنئة، خاصة انهم يصرون في كل مفصل بعد الهجوم عليه والتشكيك فيه انه ضرورة وطنية وحاجة اقتصادية ودوره محفوظ.

كم تشبه نفسها هذه الفئة وكم هي متمسكة بعضها ببعض، وجهان لعملة واحدة، وتقسّم الادوار فيما بينها، لتسلك كل فئة بعض شخصيات المعارضة الجديدة ولتوظفها في صفها حسب الاستحقاقات ولنغيب القضايا الاساسية.

في صيدا وجونية نموذج مختلف حصل في الانتخابات البلدية له دلالات كبرى ويظهر الحاجة الى قانون انتخابي تمثيلي هو مفتاح الخروج من هذا الواقع.

اذا كان الحريري يستحق التهنئة على هؤلاء المعارضين، فاسامة سعد يستحق التحية على قلة الكلام وكثرة الفعل.

حسن مقلد

# إسأل

تمصل على أكثر

## التغطيات الاستثمارات والقروض التأمينية

بقي بسؤال ما بيضيع، وما بيضيتع ع حالو فرّص فرست ناشونال بنك بيطعيتك فرصة أنتعرف على كل خدمات القروض والتأمين والبطاقات المصرفية والاستثمارات بمجرّد ما تتصل على 01-517175 إسأل، تتحصّل على أكثر.

**FNB**  
FIRST NATIONAL BANK  
Expect More

# سوليدير: دراسة شاملة لبنود البرنامج الجديد حصار الاستنفاد بكبار حاملي الاسهم... مخالفات قانونية عديدة وتناقض مع الهدف المعلن

ارتفاع سعر السهم، نشرت الاعمار والاقتصاد في عددها السابق حركة الاسهم لعام 2002 و 2003 وحتى نيسان 2004.

14- ان عرض سوليدير يضع كل عقاراتها في البيع علماً بان مشروع تطوير وسط بيروت يضم 3 مراحل: الاولى تشمل الوسط القديم من مسجد محمد الامين الى السراي، ومن جسر فؤاد شهاب الى خط باب ادريس، وكان يجب ان تنجز منذ سنة الثانية تشمل ساحة الشهداء ومحيطها وهي تنتظر قيام مجلس الانماء والاعمار بإنشاء مراب تحت الارض، وهو ما يبدو غير مستعد لتنفيذه حالياً، مما يعني عدم البدء بأي عملية اعمار وتشيد ابنية في اطار هذه المرحلة. أما الثالثة فتشمل المنطقة المرذومة من البحر، والتي لم يتم بعد الانتهاء من معالمتها.

15- ان شمول الاقتراح كل اراضي سوليدير يكشف رغبة المستفيدين المحتملين المعروفين والمجهولين من تأخر المرحلتين الثانية والثالثة لشراء عقاراتهما بالاسعار المقترحة من الشركة، وبما ان اشغال البنى التحتية فيها متأخرة للاسباب المذكورة، فان تشيد البنية سيظل مجمداً.

## ماذا يعني هذا الواقع؟

ان حاملي الاسهم الكثيرة العدد وبالملايين سيسترون عقارات غير قابلة للبناء فوراً، وباسعار مقسمة ومخفضة، وسيتمكنون من تحقيق ارباح خيالية بعد 4 او 5 سنوات على الاقل. واذ كان من خسائر سجلت عليهم بسبب تراجع سعر السهم من 10 دولار عند اطلاق الشركة الى ما دون النصف قبيل مطلع السنة، سيعوضون عند بيع هذه العقارات، اضافة الى ان عرض الشركة يعيد السهم الى سعر انطلاقه وزيادة، خصوصاً ان المنتظر هو ان يشترى العقارات الافضل موقعا في منطقة ساحة الشهداء، ومنطقة الردم، علماً بانهم مطلعون على الخرائط التفصيلية لعمليات اعمار هاتين المنطقتين.

## خلاصة

في الخلاصة، نجد الآتي:

1- حسم نحو 21 بالمائة من سعر العقارات.

2- سداد 40 بالمائة من قيمة العقارات اسهماً.

3- بدء السداد النقدي في السنة التالية لتوقيع العقد.

4- السماح ببيع العقارات مقابل اسهم فئة باء.

5- عرض كل العقارات للبيع، علماً بان من اليقنين القول ان لا احد من الشارين المنتظرين سيشتري من عقارات المرحلة الاولى.

كل ذلك يسمح بالاستنتاج بان هذا العرض مفضح لمصلحة كبار المساهمين حاملي الاسهم فئة باء، وهم اشترى هذه الاسهم في فترة الركود التي عاشها سهم سوليدير منذ العام 1996، وراكموها حتى ازف موعد القطاف اليوم.

6- اعتادت الشركة في السنين الماضية، والمخرج من الركود في حركة البيع ان تعطي حسم بقيمة 15 بالمائة لمن يشترى عقاراً ويسدد الثمن نقداً وغير مقسط، وهي اليوم تعرض حسم 15 بالمائة وعلاوة 10 بالمائة على الاسهم مع تقسيط المبلغ النقدي على 3 سنوات ومن دون دفعة اولى.

اي ان الذين باعوا املاكهم الشراء حالياً سيحصلون مكاسب سندا الى:

1- السعر المخفض للعقارات.

2- الارتفاع المفاجيء في سعر السهم.

3- العلاوة على سعر السهم.

4- اعادة بيع العقارات بعد 4 او 5 سنوات باسعار اعلى بكثير (مضاربة) من دون ان يتكلفوا اي اعمال بدء تشيد او وضع اساسات بحجة وعدم اهلية منطقتي ساحة الشهداء والرمد لاعمال البناء قبل انهاء البنى التحتية.



## اعطت شركة سوليدير لبعض الموظفين تسهيلات مالية وقروض لشراء اسهم وبالتالي امكانات استخدامها في هذا البرنامج تجاوزت لدى البعض اربعة اضعاف الراتب السنوي وقد نال موظفان الاول سبعمائة الف دولار والثاني اربعمائة الف دولار لهذه الغاية، ويصبح السؤال مشروعاً حول استخدام بعض هؤلاء كواجهات لآخرين.

الاسهم لموازاة هذه الاسعار. 8- ان عدد مالكي كميات كبيرة من الاسهم تسمح بالاستفادة من هذا العرض، لا يتعدى الـ 4 بالمائة من المساهمين.

9- ان من يملك كميات كبيرة من الاسهم فئة الف هم المؤسسات الدينية وتحديداً الاوقاف، وجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية، والدولة، والاطراف الثلاثة ليست مبدئياً في وارد شراء عقارات، وليس لديها خبراء ماليون عقاريون متفرغون لمتابعة هذا الامر.

10- ان من يملك كميات كبيرة من الاسهم فئة ب معروفون وهم النائب نبيل بستاني، والمصارف والرئيس رفيق الحريري الذي يملك مباشرة ومدارة عبر مؤسساته والاشخاص المحسوبين عليه وله ما نسبته 40 بالمائة من مجمل اسهم الشركة وهو ما يوفر النصاب القانوني للجمعيات العمومية للشركة التي يتحكم بمقدراتها.

11- بما ان الخطة تسمح بمبادلة العقارات باسهم فئة ب فان السؤال يصبح مشروعاً عن مدى مراقبة تملك الاجانب، وهل ان الشركة ستنتظر قراراً لمجلس الوزراء في هذا الصدد، ام سيتم الامر بتكوين شركات تحت ستار وجود شركاء لبنانيين فيهما (كما مشروع صنين زينة لبنان).

12- تعتمد الخطة سعر السهم عند العقد، استناداً الى معدل وسطي لتداوله في بورصة بيروت خلال الايام العشرة الاخيرة.

في البورصات العالمية، وهي كبيرة، يعتمد معدل شهر بكامله، وفي بورصة صغرى، من حيث حجم التداول كبورصة بيروت، فان مدة عشرة ايام قصيرة، ويسمح صفر حجم عملياتها بافتعال ارتفاع سعر السهم لمصلحة المساهمين الكبار الراغبين في الاستفادة من الاقتراح، الذي افتعل اصلاً لاجلهم.

13- شهدت حركة اسهم سوليدير في بورصة بيروت في النصف الاول من العام 2003 تداول ما بين 200 الى 2000 سهم يوميًا. في النصف الثاني من العام نفسه تراوح التداول بين 200 و 50 الف يومياً. في حركة النصف الاول من العام الفائت سجل بيع اقل من 100 الف سهم وفي النصف الثاني ارتفع الى مئات الألوف، وفي نيسان من العام الجاري سجل بيع 100 الف سهم يوميًا، فتصاعدت الحركة بعد ذلك ما يثير التساؤل عن مدى الافتعال في هذه الحركة، وتالياً في

الشركة على الاستحقاقات المتفق عليها في عقود البيع. 8- يجري الالتزام بسائر الشروط التعاقدية الاخرى وخاصة التطويرية والفنية منها الجاري تطبيقها من قبل الشركة في عقود بيع الاراضي لدى توقيع عقد البيع.

## الملاحظات:

1- ان علاوة الـ 10 بالمائة على سعر السهم توازي في القيمة المسددة عينا (وهي 40 بالمائة والتي ينتظر ان يلجأ اليها المستفيدون المعروفون - المستترون) 4 بالمائة من ثمن العقار، واذ اضيفت الى 15 بالمائة المقترح حسمها يصبح الحسم ما يوازي 19 بالمائة من ثمن العقار اي ان الخطوة ستؤدي الى خفض سعر العقارات الذي لن تعرف حقيقته بسبب سرية العقود والاستثنائية في التسعير.

2- ان تقسيط الرصيد النقدي على ثلاث سنوات ينفي استهداف توفير السيولة للشركة وخفض دينها.

3- ستزيل الشركة فوراً عبء الاسهم عن حاملها، لا سيما حاملي الاعداد الكبيرة منها، وستسترددها منهم بالسعر الاعلى والانصب لهم والذي سيوفره تحكمها بالبورصة، وتملكهم عقارات سترتفع اسعارها لاحقاً وحتماً من دون ان يسددوا اثمانها فور الشراء.

4- ان الشركة تطبق على عقود البيع فائدة هي ليבור 2+ وهو ما سيسري على العقود الجديدة، بينما هي تدفع فوائد للمصارف على ديونها ما هو اكثر من ذلك، حتماً.

اذنا في هذا الاطار لن تتوفر السيولة في فترة قصيرة من جهة، ولن تستدرك الشركة فوائد الدين المترتب عليها.

5- لا يوفر عرض الشركة تنشيط حركة الاسهم لان مجلس ادارتها ثبت العلاوة على سعر السهم في البورصة بـ 10 بالمائة، وبالتالي لم يوفر حافزاً كافياً لاستمرار الاقبال عليه، بيعاً وشراءً، في البورصة.

6- ان العرض يعطي الاسهم فئة ب، اي التي تم الحصول عليها مقابل اموال نقدية، حقوقاً خص بها القانون الاسهم فئة الف واهمها حق استبدالها بعقارات، وهو امر يحتاج الى تعديل قانون الشركة والذي يجب ان يكون في مجلس الوزراء وتم مجلس النواب.

7- معروف ان سوليدير لا تملك عقارات يتراوح اسعارها بين 200 الف دولار و500 الف دولار، بل ان اسعار عقاراتها هي بملايين الدولارات، ويصعب شراء كميات كافية من

« رغبة من شركة سوليدير في تنشيط حركة تداول اسهمها في الأسواق المالية والمساهمة في تحسين السهم واعادته الى قيمته الحقيقية، وبهدف تدعيم الحركة المتنامية لبيع العقارات المعدة للتطوير في وسط مدينة بيروت، التي من شأنها ان تؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة وتعزيز سيولتها والاستمرار في تخفيض مديونيتها الاجمالية، تعلن الشركة عن البدء بتطبيق برنامج جديد لبيع عقاراتها من الاراضي المعدة للتطوير. »

بهذه المقدمة اعلنت شركة سوليدير عن برنامجها الجديد وإن كانت الاعمار والاقتصاد قد كشفت عنه منذ حوالي الشهر فان اعلانه تم في مؤتمر صحفي غيبت عنه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة واقتصرت الدعوات على عدد محدود من وسائل الاعلام المكتوبة.

الاعمار والاقتصاد تنشر دراسة عن هذا البرنامج وتهدف الى توضيح الغاية الحقيقية من وراء هذا المشروع والمستفيد الحقيقي منه كما حجم المخالفات حيث ان تعديل المادة (63) يحتاج الى قانون ولا يستطيع مجلس ادارة الجمعية العامة للمساهمين الجفترض انعقاده في 21 من الشهر الجاري اعتماده.

ان هذه الخطوة كالكثير من الاجراءات التي سبقتها تظهر ان الاطار القانوني الذي يري عمل الشركة لا يستند الى القانون 91/117 والمتعلق بإنشاء الشركة العقارية بل باقتراح القانون الاول الذي وجهه صاحب المشروع والذي رفضه مجلس النواب يومها واعتبره مخالفاً للدستور.

وفيما يلي نص الدراسة:

## جان اسمر

### الاهداف

يقول البيان ان للخطوة 3 اهداف:

1- تنشيط حركة تداول الاسهم واعادة السهم الى قيمته الحقيقية.

2- تدعيم الحركة المتنامية لبيع العقارات في وسط بيروت.

3- زيادة إيرادات الشركة وخفض مديونيتها في فترة قصيرة.

### الخطوات:

لتحقيق هذه الأهداف يحدد البيان الخطوات الآتية:

1- اعطاء المستثمر امكانية استعمال اسهم الشركة لسداد ما بين 30 الى 40 بالمائة من ثمن العقار.

2- يستفيد المستثمر المشتري من حسم اقصاه 15% من ثمن العقار.

3- يسدد نقداً نسبة 10% من ثمن

PRE-PAID AND UNLIMITED  
مدفوعة سلف وبلا حدود

**تجيا**  
**VIVA**  
MEDICAL CARD

**PROTECT YOUR HEALTH AND YOUR POCKET**

Is why should you get a Viva? us?

- No prior medical examinations or questionnaires
- No administrative hassles, pre-approval or reimbursement
- No age limit
- No break off of the services provided
- Appointments granted within 24 hours
- Unlimited physician's consultations and covered medical examinations during the membership period
- Optional dental care available and priced separately
- Excluded medical tests available at UMG offered at special discounted rates
- Benefits provided immediately upon card issuance
- Viva Card also covers 80% of the NSF tariffs for CT Scan at centers referred to by UMG
- Generous discounts at various Physiotherapy, Audiology centers and optic shops.

AL-MAWARID BROKERAGE

AL-MAWARID BANK



# رد على دراسة الاعمار والاقتصاد عن الفوارق بين المحقق والملحوظ في خطة انهاض لبنان غرفة بيروت: اسعار السلع والخدمات لم ترتفع خلال 7 سنوات!

ارتفاعات في الاسعار علما ان سلعة واحدة كمادة البنزين التي ارتفعت من 8000 ليرة الى 50000 ليرة خلال عشر سنوات والدواء الذي ارتفع خلال عام واحد نحو 22% كفيلا بالتوضيح المباشر ناهيك عن الاساليب العلمية الجازمة بذلك. الاعمار والاقتصاد تنشر ورد الغرفة وتعيد نشر الفقرة المتعلقة بالاسعار حسب الدراسة علما ان واحدة من الاستنتاجات الاساسية للدراسة ان كلف الانتاج والمعيشة في لبنان باتت عالية جدا نتيجة السياسات والخيارات الاقتصادية المتبعة منذ عشر سنوات في ما يلي الرد:

مديرية الاحصاء استعادت نشاطها في اواسط التسعينات بعد توقف طويل وضمن صعوبات جمة، ولم تعط التسهيلات اللازمة كي تتمكن من اعادة احتساب المؤشر.

ارتفاعات حادة في الفترة 1997-1998 في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد اللبناني ركودا، انعكس ثباتا في الاسعار ما يستدعي التشكيك في هذه الحسابات، فضلا عن ان

ليس من اهمية للتثقيلات في احتساب تغيرات المؤشر مع اعترافها بان حجم التغيير في التثقيلات كان كبيرا بين عامي 66 و 97 كما ان كتاب الغرفة لم يميز ان الدراسة اعدتها الاعمار والاقتصاد استنادا الى نتائج الاحصاء المركزي بل اعتبر ان الدراسة اعدتها المديرية العامة للاحصاء المركزي وبالتالي جاء الرد عليها. اضافة الى ان الجدول المرفق بالكتاب والذي ننشره يبين بالارقام حجم الفوارق بين المؤشرات وهو ما اغفله نص الكتاب حين اعتبر ان معاينة الاسعار حسب غرفة بيروت والتي تشمل 8 اسواق في بيروت الكبرى وحض وجود

2 بالمئة الى 11 بالمئة، وارتفعت حصة الانتقال (وضمنها المحروقات) والاتصالات من 14 بالمئة. كما شهد مؤشر مديرية الاحصاء المركزي

اسواق في بيروت الكبرى، فضلا من ان هذه المعاينة تشمل كل اسعار الصفقات الفعلية السائدة في الاسواق.

وتثقيلات السلع حسب مؤشر الغرفة بقيت كما هي عليه في العام 1966 وقد تبين انه ليس من اهمية كبرى للتثقيلات في احتساب تغيرات المؤشر.

أما مؤشر أسعار الاستهلاك المصحح حسب دراسة الاحصاء المركزي عام 1997 فقد سجل ارتفاعا نسبته 80 بالمئة في الفترة 1994-2003 لان اعادة احتساب المؤشر ارتكز حسب رأي مديرية الاحصاء على فرضية أن تركيبة الاستهلاك قد شهدت تغيرات جذرية منذ العام 1966، وتغيرت بالتالي تثقيلات السلع وتوسعت قاعدة المستهلكين ولم تعد حصرا على فئة العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود. وحسب هذه الدراسة انخفضت حصة المواد الغذائية والمشروبات من 40 بالمئة في سنة العام 1966 الى 25 بالمئة في سنة العام 1997، وارتفعت حصة مصاريف السكن من 3,5 بالمئة الى اكثر من 15 بالمئة، وارتفعت حصة تكاليف التعليم من اقل من

رداً على دراسة الاعمار والاقتصاد المنشورة في العدد رقم 98 والمتعلقة بالفوارق بين المحقق والملحوظ في خطة انهاض لبنان 1995-2004 والتي تضمنت جانبا يتعلق بمسألة الاسعار وتصحيح احتسابها استنادا الى سلعة السلع والخدمات المصححة عام 1997 وفقا لدراسة المديرية العامة للاحصاء المركزي والتي تبين بموجبه ان مؤشر الاسعار خلال السنوات العشر المذكورة قد بلغ 80% بينما بلغت النسبة 40% وفق مؤشر اسعار سنة 1966 المعتمدة، اوضحت غرفة بيروت في رسالة تلقتها الاعمار والاقتصاد موقفها الراض لتنتج الدراسة المنشورة معتبرة انه

بحسب الطرق العلمية للاستبدال وكلما دعت الحاجة لذلك، أما التثقيلات للسلع والخدمات فبقيت كما هي؛ وعليه يفيد مؤشر الغرفة ان الاسعار قد ارتفعت في الفترة 1994-2003 بنسبة 13,66 بالمئة، وارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية في الفترة 1996-2003 بنسبة 4,03 بالمئة وهي الفترة التي تلت تصحيح الاجور.

ان التفاوت ما بين المؤشرين مرده الى ان معاينة الاسعار في غرفة بيروت تتم في الاسواق التي تتبضع منها فئة المستهلكين التي كان انفاقها السنوي لا يزيد عن 6000 ل.ل. عام 1966، وهي تشمل 8

## تغييرات التثقيلات خلال 30 عاما لا اهمية لها في احتساب المؤشر!

في دراسة لادارة العامة للاحصاء المركزي ورد ان مؤشر اسعار الاستهلاك ارتفع بنسبة 40 بالمئة خلال 10 سنوات وفقا لسلة السلع والخدمات الاستهلاكية التي نجمت عن استقصاء الانفاق الاسري عام 1966، وفي الدراسة نفسها ورد ان مؤشر الاسعار شهد ارتفاعا يزيد عن 80 بالمئة وفقا للسلة المصححة للعام 1997، بما يتفاوت وينسب كبيرة مع مؤشر الاسعار الصادر عن غرفة بيروت.

قبل عقد المقارنة ما بين مؤشر الاسعار الصادر عن المديرية العامة للاحصاء المركزي وذلك الصادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، لا بد من التوضيح ان احتساب مؤشر الاسعار الاستهلاكية في غرفة بيروت يتم منذ العام 1980. وكانت اسس هذا المؤشر قد وضعت في مديرية الاحصاء المركزي-وزارة التصميم العام 1966 وهي مماثلة لسلة السلع والخدمات التي استخدمت في مديرية الاحصاء المركزي.

ولكن سلة السلع والخدمات في غرفة بيروت كانت تتطور وتستبدل محتوياتها

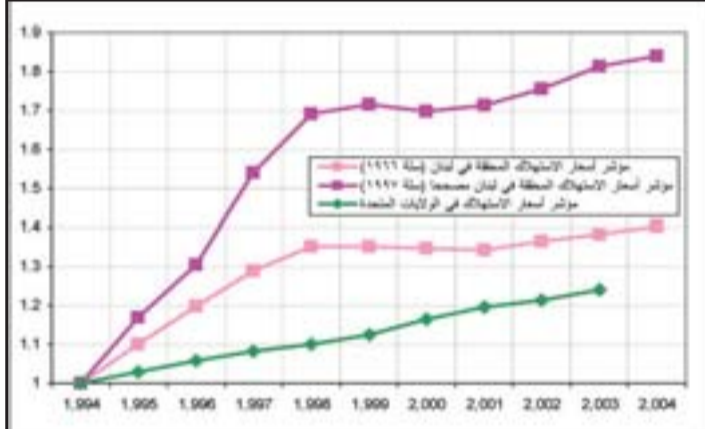
## مؤشر الاسعار الاستهلاكية حسب غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان وحسب مديرية الاحصاء المركزي

السنة	قيمة المؤشر في غرفة بيروت (سنة 1966)	قيمة المؤشر في مديرية الاحصاء المركزي (سنة 1966)	قيمة المؤشر المصحح في مديرية الاحصاء المركزي (سنة 1997)
1994	100	100	100
1995	104,94	110,0	116,8
1996	109,26	119,8	130,6
1997	108,40	129,1	154,0
1998	108,81	135,3	169,1
1999	108,15	135,2	171,5
2000	104,46	134,8	169,8
2001	104,95	134,3	171,3
2002	108,63	136,6	175,5
2003	113,66	138,4	181,4
2004	-	140,2	184,0

## جانب من الدراسة:

### مسألة الاسعار

مؤشر اسعار الاستهلاك الملحوظ في لبنان (سنة 1966)	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مؤشر اسعار الاستهلاك الملحوظ في لبنان (سنة 1966)	1.000	1.060	1.113	1.163	1.210	1.258	1.308	1.361	1.415	1.472	1.531
مؤشر اسعار الاستهلاك الملحوظ في لبنان (سنة 1966)	1.000	1.100	1.168	1.291	1.353	1.352	1.348	1.343	1.366	1.384	1.402
مؤشر اسعار الاستهلاك الملحوظ في لبنان مصححا (سنة 1997)	1.000	1.168	1.306	1.540	1.691	1.715	1.698	1.713	1.755	1.814	1.840
مؤشر اسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة	1.000	1.028	1.058	1.083	1.100	1.124	1.165	1.196	1.214	1.241	



للاجور التي اقيمت على مستوياتها منذ اكثر من 8 سنوات وما نجم عن ذلك من ارتفاع لتكاليف الانتاج ومن تعثر في المؤسسات والمصانع ومن تفشي لظاهري البطالة والهجرة.

اضف الى ذلك ان هذا الارتفاع المائل في اسعار الاستهلاك جعل من شبه المستحيل على الصناعيين والمزارعين اللبنانيين ان يصدروا منتوجهم الى الخارج بينما تبدو اسعار السلع الزراعية والصناعية المستوردة ادنى من مثيلاتها المحلية من مختلف الاصناف وقد رتب هذا الواقع عجزا مستمرا في الميزان التجاري وتدفقا للعمال غير اللبنانيين الذين يبقون اسرهم في بلدانهم الاصلية في منى عن نار الاسعار اللبنانية بينما يسعى اللبنانيون الى عمل واقامة في بلدان يبقو فيها بين مداخيل العمل وكلفة المعيشة علاقة وتوازن.

ويظهر من الارقام المتوافرة ان اسعار الاستهلاك بين عامي 94-98 شهدت ارتفاعا صاروخيا بلغت نسبته 70% خلال 4 سنوات وبقي الارتفاع مستمرا منذ ذلك الحين ولو بوتيرة اقل. وينجم من هذا التفاوت في وتائر الاسعار ان ما بدا نموا خلال النصف الاول من العقد المنصرم كان في واقع الامر تضخما بينما ما دارت الشكوى منه خلال النصف الثاني من العقد تحت شعار الركود لم يكن سوى تناطؤ في آلية ارتفاع الاسعار وبقي النمو غائبا في المرحتين.

15%. وارتفعت حصة تكاليف التعليم من اقل من 2% الى 11% وارتفعت حصة الانتقال (وضمنها المحروقات) والاتصالات (واهمها الهاتف) من 7% الى 14%.

كان لا بد امام فداحة مسألة الاسعار وحجم الفوارق في بنية سلة الاستهلاك ان يتم تصحيح لمؤشرات اسعار الاستهلاك بما يجعلها تتسجم مع سلة الاستهلاك الفعلية كما بينتها دراسة الادارة العامة للاحصاء المركزي عام 97.

وعليه يظهر الجدول والرسم البياني المرفقين تطور مؤشرات اسعار الاستهلاك خلال السنوات العشر المنصرمة وفقا لسلة استهلاك 1966، ووفقا لسلة استهلاك 1997، وثانيا، وهي الاصح اضافة الى تطور مؤشر اسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المقارنة وهذه المؤشرات الثلاث اعتمد لتظهرها سنة 1994 سنة اساس.

ويتبين انه بينما ارتفعت اسعار الاستهلاك تراكميا خلال الحقبة كلها بنسبة 24% في الولايات المتحدة الامريكية فقد شهدت في لبنان ارتفاعا بنسبة 40% وفقا لسلة 1966 وارتفاعا يزيد عن 80% وفقا للسلة المصححة لعام 1997. ولا يخفى على احد من اللبنانيين ما ترتب على هذا الارتفاع المائل في اسعار الاستهلاك من نتائج على مستوى دفعهم لاثمان السلع والخدمات الحيوية وما نجم عن ذلك من ضيقة في القدرة الشرائية

ان اية مقارنة لارقام الدخل المحقق اللبنانيين او المقوت عليهم خلال سنوات مختلفة لا يصح الا اذا تم تصحيح هذه الارقام كي تعبر عن القدرة الشرائية لهذمه المداخيل في كل من سنوات تحققها او تفويتها.

وتكاد مسألة الاسعار توازي بظهورتها مسألتي تفجر الدين وتعطيل النمو.

تقوم الدول باحتساب مؤشرات عدة للاسعار ابرزها مؤشرات اسعار الاستهلاك اما في لبنان فان مديرية الاحصاء المركزي قد قامت بدراسة سلة الاستهلاك في بيروت وضواحيها عام 1966 واستمرت تنشر مؤشرا لاسعار الاستهلاك على اساس سلة الاستهلاك هذه، حتى اندلاع الحرب 1975، وقامت مؤسسة البحوث والاستشارات بمعاودة نشر المؤشر ذاته بدءا من عام 1978 حتى اليوم مع بعض التصحيحات وانما باعتماد سلة استهلاك الاسر كما كانت في عام 1966.

ولا يخفى ان انماط الاستهلاك قد تغيرت كثيرا منذ ذلك الحين سواء بسبب اندثار عدد من السلع وبروز اخرى جديدة، او بسبب تبدل حصص بعض السلع من استهلاك الاسر نتيجة التقلبات النسبية الشديدة في اسعار هذه وتلك. ولم يفت هذا الواقع عن بال الادارة العامة للاحصاء التي استعادت نشاطها في اواسط التسعينات بعد تأخر بالغ وضمن صعوبات جمة فقامت خلال سنة 1997 باجراء دراسة جديدة عن سلة الاستهلاك ونشرت نتائجها في حينه، لكن الادارة لم تعط التسهيلات اللازمة كي تتمكن من اعادة احتساب المؤشر دوريا، وتبين ان تركيبة الاستهلاك قد شهدت تغيرات جذرية خلال السنوات الثلاثين التي تفصل بين تقديرها ويكفي

للدلالة على ذلك ان نشير الى ان حصة المواد الغذائية والمشروبات كانت حوالي 60% في سنة عام 1966 وتدنّت الى حوالي 25% في سنة 1997، بينما ارتفعت حصة مصاريف السكن من 3,5% الى اكثر من

## جاهز للسكن

هل تبحثون عن تمويل لشراء منزل لكم؟

كلنا أذان صاغية.

عرض خاص وحصري

فائدة ثابتة: 5,9%

وذلك لأول سنتين.

(\*) فائدة سنوية 5,9% أو 11,1% ل.ل.

البنك اللبناني الفرنسي  
BANQUE LIBANO-FRANÇAISE

www.bfl.com / e-mail: info@bfl.com  
www.intersabebanque.com

## الإعمار والاقتصاد تنشر أبرز ملامح مشروع قانون الشركات رفع رقابة وزارة الاقتصاد وزيادة الحد الأدنى لرأس المال

تقوم اللجان المختصة ضمن مجلس الشعب حالياً بدراسة عدد من مشاريع القوانين التي ينتظر أن تصدر خلال الفترة المقبلة بعد مناقشتها وإقرارها، ومن هذه القوانين والتي تدرس بشكل متواز نظراً لارتباطها مع بعضها البعض قانون إحداث سوق للأوراق المالية وقانون التجارة الذي يتضمن تطور مختلف القواعد المتعلقة بالتجارة بوجه عام وبالتجارة والعقود والإسناد التجارية والصلح الواقي والإفلاس، ونظراً لأهمية إقرار قانون خاص للشركات ومستقل عن مواضيع التجارة الأخرى فقد تم وضع مشروع قانون خاص بالشركات حصلت الإعمار والاقتصاد على نسخة منه وقد تضمنت الأسس والمبادئ التالية:

1. حافظ المشروع على الكثير من أحكام قانون التجارة رقم 149 لعام 1949 والتي لم تتأثر بالتطور الذي
2. بلغته التجارة في القطر وقد روعي في مشروع القانون الجديد والاستفادة من بعض التشريعات العربية.
3. حدث مشروع القانون الجديد سجالاً خاصاً بالشركات المدنية في أمانة السجل التجاري، وهو بذلك يلي ما انتظره طويلاً رجال القضاء والقانون منذ أن صدر القانون المدني عام 1949 الذي نص في المادة 474 منه على تعليق الاحتجاج بالشخصية الاعتبارية للشركة المدنية إلى ما بعد استيفاء إجراءات النشر التي يقرها القانون، وقد جاء مشروع القانون الحالي لينظم هذه الإجراءات.
4. أنقص عدد المؤسسين إلى ثلاثة بدلاً من خمسة في الشركات المساهمة وزاد عدد الشركاء إلى ثلاثة بدلاً من اثنين في الشركات المحدودة المسؤولة.
5. رفع الحد الأدنى لرأس المال

المشار إليها صلاحية إصدار نموذج للنظام الأساسي للشركات المساهمة والمحدودة المسؤولة يتضمن القواعد الأمانة المتعلقة بالنظام العام والمنصوص عليها في المشروع والتي لا بد من التقيد بها عند تأسيس الشركة المساهمة أو المحدودة المسؤولة وإعداد نظامها الأساسي وترك للمؤسسين والهيئة العامة للشركة المساهمة المحدودة المسؤولة وضع نصوص ذلك النظام بما ينسجم مع النموذج ودون تدخل من أية جهة حكومية، وتضمن مشروع قانون الشركات الجديد أيضاً:

6. حرر تأسيس الشركات التجارية من الروتين الإداري ومن رقابة وزارة الاقتصاد والتجارة عليها سواء لجهة طريقة تأسيسها وإخضاعها لترخيص منها أو حضور مندوبين عنها اجتماعات ميثاتها العامة أو إبلاغها ما تتخذ من قرارات إلى غير ذلك من المسائل. واكتفى المشروع بتحويل الوزارة

إضافة إلى مسائل أخرى تضمنها المشروع. أجاز في الشركات المساهمة أن يكون عضو مجلس الإدارة شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي كما أوجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الجنسية السورية وأجاز لمجلس الوزراء صلاحية الترخيص بأن تكون أكثرية أعضاء المجلس من الأجانب تبعاً للظروف على ضوء مصلحة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في القطر. أنشأ القانون الجديد نوعين من الشركات المساهمة:

- الشركة المساهمة العامة التي حلت محل الشركة المساهمة المغفلة في القانون الحالي والتي تطرح أسهمها للاكتتاب العام.
- الشركة المساهمة الخاصة: التي تم اقتباسها مع بعض التعديل من قانون التجارة رقم 149 وكذلك من قانون التجارة الفرنسي والتي

يتم تأسيسها دون طرح أسهمها للاكتتاب العام وأبرز ما تتمتع به هذه الشركة هو المرونة في الإدارة التي تتمثل بتعيين رئيس لها يتولى هو أو مديرها أو أحد الشركاء المعنيين لهذه الغاية اختصاصات مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة.

- إحداث الشركة القابضة التي لم يعرفها قانون التجارة رقم 149 وهي شركة مساهمة تتميز بتعدد نشاطاتها الاقتصادية.
- إضافة إلى ذلك فقد حدد القانون الأفعال الجرمية التي قد يرتكبها أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة والمديرون في الشركات الأخرى ومفتشو الحسابات فضلاً عن الشركاء المتضامنين وتحديد العقوبة عن كل فعل من تلك الأفعال بما يكفل سلامة سير الشركة واستمرارها وحماية المساهمين.

## مشروع قانون العقود الإدارية يعطي صلاحيات أوسع لإدارات القطاع العام

تتابع لجنة القوانين المالية في مجلس الشعب حالياً دراسة مشروع قانون العقود الإدارية، وأكد الدكتور محمد الطلاق رئيس اللجنة أن مشروع القانون يعدل صلاحيات الإدارات لإجراء المناقصات أو الشراء المباشر أو الطرق الأخرى ويعطيها صلاحية أوسع بغية تسهيل العمل وخاصة في إنجاز المشاريع بالسرعة الممكنة. ويهدف مشروع القانون إلى تجاوز العقبات التي كانت تعترض عمل الإدارات والتي تضمنها المرسومون

المناقصات التي كانت متكررة وملزمة للإدارة في إعادة المناقصة لأي مشروع، لعدة مرات لعدم توفر الشروط المعلن عنها أو توفر المتعاقد المناسب لتلك المشاريع.

بينما مشروع القانون الجديد أوجد طولا عديدة يمكن للإدارة أن تلجأ إليها لإنجاز عملها بالشكل الأنسب وما زال مشروع القانون قيد الدراسة وربما يعرض في الأسبوع القادم ضمن جدول أعمال مجلس الشعب.

## وزارة الاقتصاد تقترح إلغاء تعهد إعادة القطع الناجم عن التصدير

نظام تعهد القطع الذي طبق منذ سنوات كان له مبرراته آنذاك...! أما اليوم فقد تغيرت الظروف ودخلت المصارف الخاصة إلى السوق السورية ولم يعد هناك خوف من تهريب القطع إلى الخارج نظراً لوجود سياسة مالية مدروسة ومتوازنة.

من هنا نجد أن القرار رقم 1100 الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة في 2003/7/15 والذي ألقى ببوجه العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الناجم عن التصدير وسمح أيضاً للمصدرين باستعمال القطع الناجم عن المصدريين بالسعر المحدد من قبله وحسب نشرة أسعار العملات في الأسواق المجاورة للعمليات غير التجارية أو باستخدام هذا القطع بنسبة 100% لتغطية قيمة مستورداتهم أو التنازل عنه للغير عن طريق التصدير السوري. وبذلك إبقاء المواد كافة التي كان استيرادها مسموحاً من قطع التصدير مسموحة بالاستيراد على أن تسدد قيمتها عن طريق التجاري السوري ومن حساب المستورد الذي يتم تغذيته من قبله وبالطرق كافة التي تسمح بها الأنظمة الخاصة بالقطع، وبعد تطبيق مضمون القرار 1100 تبين أن المصدرين تراجع لديهم الطلب على القطع الأجنبي الناجم عن التصدير نتيجة الإجراءات المذكورة أعلاه والتزامهم بتعهد إعادة القطع وصرفه لدى المصرف التجاري الأمر الذي عرضهم لخسائر تراوحت بين 80-100 قرش سوري لكل دولار تصديري وانطلاقاً من هنا جاء اقتراح وزارة الاقتصاد بإلغاء العمل بنظام تعهد إعادة القطع الناجم عن التصدير بانتظار القرار الأخير.

نظراً لأهمية موضوع تشجيع الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية وبأقل التكاليف الممكنة والسعي الجاد لإزالة كل المعوقات وخاصة ما يتعلق منها بتصدير الخضار والفواكه، حيث اعتبر المصدرون أن أهم عقبة تقف أمامهم لزيادة حجم الصادرات للمنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية تكمن في نظام تعهد إعادة القطع الذي لم يعد معمولاً به إلا في سورية..

ومن هذا المنطلق وبغية إزالة هذا النظام قامت وزارة الاقتصاد والتجارة مؤخراً برفع كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء يتضمن اقتراحاً لإلغاء العمل بنظام تعهد قطع التصدير الذي من شأنه أن يحقق جدوى اقتصادية للمصدرين ويمكنهم من الدخول إلى الأسواق الخارجية بقوة تنافسية أكبر وبأقل التكاليف، خاصة إذا علمنا أن

## شركة ألبان لبنان ش.م.ل. دعوة للاكتتاب بزيادة رأسمال الشركة

ان مجلس ادارة شركة ألبان لبنان ش.م.ل. يحيط حضرات المساهمين علماً بما يلي:

١- قررت الجمعية العمومية غير العادية للشركة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ زيادة رأسمال الشركة البالغ حالياً /١٦,٥٠١,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (ستة عشر ملياراً وخمسمائة ومليون ليرة لبنانية) موزعاً على /١٦,٥٠١/ (ستة عشر ألفاً وخمسمائة وسهماً) ليصبح /١٥١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (واحداً وعشرين ملياراً ومائة وواحداً وخمسين مليون ليرة لبنانية) موزعاً على /٢١,١٥١/ (واحد وعشرين ألفاً ومائة وواحد وخمسين سهماً)

٢- بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المذكور تكون الزيادة عن طريق الاكتتاب نقداً بمبلغ /١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (مليار وثمانمائة مليون ليرة لبنانية) موزع على /١٨٠٠/ (ألف وثمانمائة سهماً) والاكتتاب عينا من قبل جميع مساهمي شركة ألبان لبنان العقارية ش.م.ل. بأسهمهم بكاملها البالغة قيمتها الاسمية مليارين وثمانمائة وخمسين مليون ليرة لبنانية، بحيث يعطى لكل مساهم في شركة ألبان لبنان العقارية سهم واحد مقابل كل عشرة من أسهمه.

٣- بدأت مهلة الاكتتاب بالأسهم النقدية اعتباراً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المذكورة وتنتهي عند مرور خمسة عشر يوماً تلي نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على ان يتم الاكتتاب في الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل. (فرع سن الفيل) وعند انتهاء مهلة الاكتتاب يفقد المساهمون القدامى، الذين لم يكتتبوا بالزيادة المقررة، حقهم في الأفضلية بالاكتتاب، وعندها، وبناء لتفويض الجمعية العمومية غير العادية المذكورة، يقوم مجلس الادارة بتخصيص الاسهم غير المكتتب بها لمن يشاء من المساهمين، بمن فيهم أعضاء مجلس الادارة، او للغير المساهمين.

٤- يتم انجاز عملية زيادة الرأسمال بمقدمات عينية وفق احكام النظام وقانون التجارة البرية.

٥- ندعو بموجب هذا الاعلان جميع مساهمي الشركة لممارسة حقهم في الاكتتاب ضمن المهلة المذكورة اعلاه.

مجلس ادارة  
شركة ألبان لبنان ش.م.ل.

## مشروع قانون قطع حسابات موازنة 2002 أكثر من 80 مليار ليرة سورية لم تنفق !!

التقديرية لعام 2002 بمعنى أن أي مؤسسة عندما تحدد موازنتها بشقيها الجاري والاستثماري يجب أن تقدم ما يثبت جاهزيتها وأهليتها لإنفاق المبالغ التي ستطلبها ومن الدراسة تبين عكس ذلك، إذ أن العديد من المؤسسات طالبت بمبالغ وأرقام عالية في عام 2002 دون أن تكون قد هيأت أوضاع المشاريع التي ستنفق عليها هذه المبالغ فكان أن مضى عام 2002 دون أن تعد الأضابير أو تبرم العقود الخاصة بتنفيذ المشاريع وهكذا تكون كتلة كبيرة من الموازنة بلغت في عام 2002 ما يزيد عن 80 مليار ليرة سورية بقيت دون إنفاق.

أكد رمضان عطية رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب التي بدأت اجتماعاتها لمناقشة مشروع قانون قطع حسابات موازنة 2002 والتي بدأت منذ منتصف شهر أيار ومازالت مستمرة حتى الآن أن غياب الخطط المدروسة قبل وضع الموازنة التقديرية لعام 2002 وراء تدني نسب التنفيذ التي لم تتعد 50%.

وقد تضمن البرنامج الذي وضعه مجلس الشعب اللقاء مع الوزراء المعنيين بنسب التنفيذ المتدنية التي تقدم بها الجهاز المركزي للرقابة المالية في لائحة تبين أن العديد من الجهات لم تنفذ من خطتها المالية إلا النذر اليسير تتراوح من

## السورية تشتري 6 طائرات إيرباص جديدة قريباً

حالياً، أما شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية التي يقتصر أسطولها على طائرات إيرباص منذ سنوات عديدة، تستخدم اليوم بشكل أساسي هذا الطراز A321 و 200 - A330. بالإضافة إلى قطر والبحرين الذي يضم أسطولها 25 طائرة، وطلبت الإمارات ما مجموعه 12 طائرة ويضم أسطول مصر 28 والكويت 15 والأردن 16 من ثلاثة طرازات. وتتوقع إيرباص أن تحتاج شركات الطيران في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشراء نحو 620 طائرة جديدة بقيمة 50 مليار دولار تقريباً حتى العام 2018 وعلى الصعيد العالمي تصدرت هذه الطائرات السوق في العام 2003 حيث قامت بتسليم طائرات لتتجاوز بقليل هدفها المحدد للسنة الماضية وتحافظ على مستوى

طلبت شركات الطيران في المنطقة ما يزيد مجموعه عن 300 طائرة إيرباص، وقد تم تسليم نحو 240 طائرة منها إلى هذه الناقلات، وتستخدم الخطوط الجوية العربية السورية طائرات إيرباص منذ شهر أيلول من العام 1998، حيث تسلمت حينها أول طائرة 320 من أصل ست طائرات كانت قد طلبتها في العام 1997 وتدفع السورية شهرياً مبلغ 2,5 مليون دولار أقساطاً لطائرات الأيرباص، كما تسعى المؤسسة لشراء ست طائرات جديدة لتتضمن إلى أسطول الطيران المدني السوري.

وكانت الخطوط الجوية العربية السعودية أول زبون في العالم لطراز A300-600 التي بدأت استلامها في العام 1984 وتستخدم منه 11 طائرة

# صادرات العراق من النفط تزيد على 15 مليار دولار وتشكل مصدر الدخل الاساسي 60% من مدخول الاسرة العراقية ينفق على الغذاء مقابل 20% للدول المتقدمة

المنشآت النفطية العراقية الا ان المؤشر الابرز يبقى قرار الامم المتحدة رقم 1483 الذي جعل العائدات النفطية العراقية حصينة ضد الملاحقات القضائية مثل المطالبة بالديون حتى العام 2007.

الوزراء الكويتي مطلع العام 2004 عن استعداد بلاده للتنازل عن بعض الديون والبالغة نحو 16 مليار دولار كما ابدت روسيا استعدادها للامر نفسه على ان تحصل الشركات الروسية على ميزات تفضيلية في مجال اعادة تاهيل

المالية المطالب بها العراق والنتيجة عن اجتياحه للكويت عام 1990 فسيصل الى 250 مليار دولار. وفي وقت ابدت بعض الدول استعدادها لشطب ديون العراق، حيث صرح رئيس

مساهمته في الناتج الوطني 60,3% في عام 1980 مقابل 5,5% فقط للزراعة. الا ان العراق يزرع تحت دين يقدر بين 116 و 120 مليار دولار مع احتساب الديون الخاصة لدول الخليج وروسيا وإذا اضعفنا التعويضات

الغاز الطبيعي فقد بلغ انتاج النفط في العراق في العام 2002 نحو 2,1 مليون برميل في اليوم وصدر نحو 1,5 مليون برميل وهو يصدر اليوم نحو مليوني برميل للدخل في العراق. ويشكل النفط المصدر الاساسي للعراق حيث بلغت

«الاعمار والاقتصاد» تتابع اطلالتهما على بعض وجوه الاقتصاد العراقي وتطل في هذا العدد على قطاع النفط، والناتج المحلي، والقطاع الزراعي. وإذ يمتلك العراق احتياط نحو 112 مليار برميل نفط وحوالي 110 تريليون قدم مربع من

## احتياط النفط الخام المثبت لمنظمة اوبك

البلد	نهاية 2002		2003	
	مليون برميل	%	مليون برميل	%
الجزائر	11.314	1.3	11.314	1.3
اندونيسيا	4.722	0.6	4.722	0.5
ايران	99.080	11.7	130.798	14.9
العراق	112.500	13.3	112.500	12.8
الكويت	96.500	11.4	96.500	11
ليبيا	36.000	4.3	36.000	4.1
نيجيريا	31.506	3.7	31.506	3.6
قطر	15.207	1.8	15.207	1.7
المملكة العربية السعودية	262.697	31.1	262.697	30
الامارات العربية المتحدة	97.800	11.6	97.800	11.2
فنزويلا	77.685	9.2	77.685	8.9
اوبك	845.011	100	876.792	5100

نحو نصف مساحة العراق الا ان مهدي الحافظ). وأشارت الدراسة الى ان اهم مظاهر التراجع في المستوى المعيشي للأسرة العراقية هو الارتفاع الكبير في نسبة ما تتفكك الاسرة على المواد الغذائية الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي العائلي.. ففي وقت لا تزيد فيه تلك النسبة على 20% في الدول المتقدمة، فالأسرة العراقية تنفق اكثر من 60% من مدخولاتها على الغذاء وحده. وقد سجل ذلك تراجعا كبيرا عما تحقق في منتصف الثمانينات اذ كانت النسبة آنذاك 45%.

وقد تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي من 1439 دينار عراقيا الى 1100 دينار (بالاسعار الثابتة).  
**الزراعة**  
رغم ان المناطق الصحراوية تشكل

عام 1990. اما خلال التسعينات فلم يشهد معدل النمو في الناتج المحلي إي تحسن. وتشير المؤشرات الى أن الارقام القياسية لاسعار المستهلك ارتفعت بشكل متواصل خلال العشر سنوات الاخيرة، بمعدل تراكمي سنوي قدره (53%) حيث ان السلع التي كانت تكلف 100 دينار سنة 1993، باتت تكلف 6843 دينار في سنة 2003 (حسب ما جاء في دراسة لوزير التخطيط العراقي الدكتور



القطاعات الأخرى. فارتفعت مساهمته من 32,3% عام 1968 الى 60,3% عام 80. **الناتج المحلي ومستويات المعيشة**  
شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق معدلات نمو سنوية كبيرة خلال السبعينات بلغت 25,5%، وانخفضت عام 1990 الى 4,5% كما رافق ذلك انخفاض في معدل النمو السنوي للدخل القومي الى 12,8%

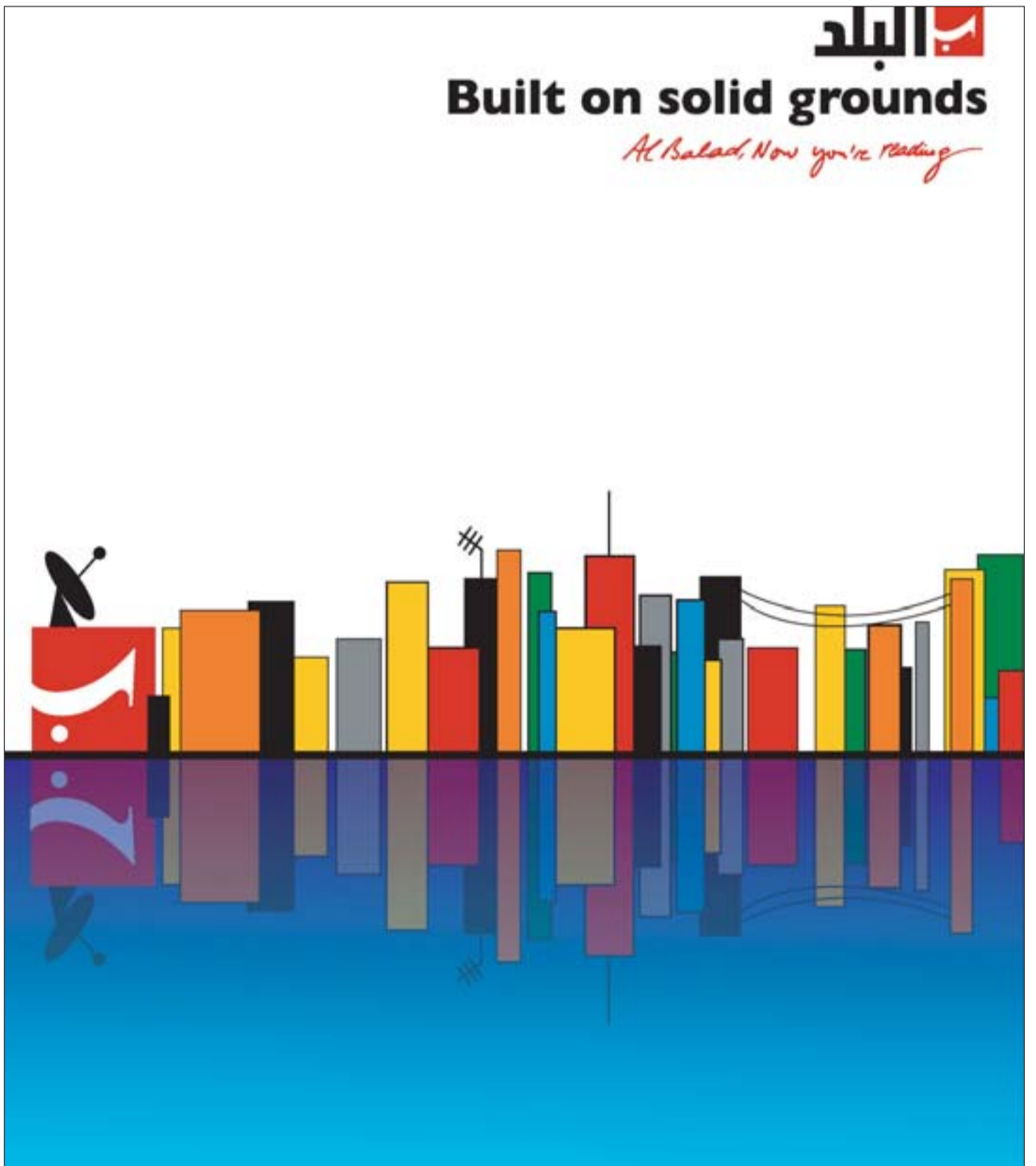
احتل العراق المرتبة الخامسة. وبلغت قيمه صادراته في العام 2002 ما يقارب 15 مليار دولار. وحسب احدث الاحصائيات فان كميات التصدير الحالية ارتفعت الى مليوني برميل باليوم، ويتوقع ان يرتفع هذا المعدل بعد اعادة البنى التحتية الاستخراجية والانتاجية والتصديرية. ويشكل النفط قبل سنوات الحصار، المصدر الاساس للدخل الوطني العراقي امام تراجع

في العام 1970 كان انتاج العراق من النفط 1,5 مليون برميل باليوم، وفي العام 1980 ارتفع ليصبح 2,6 مليون برميل. ثم تراجع الى 1,4 في العام 1985 ثم 2,1 مليون برميل في العام 1990، ثم 0,7 مليون عام 1995 ثم 2,8 مليوني برميل في العام 2002. في العام 2002 كان العراق يحتل المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث احتياط النفط الخام المثبت لمنظمة اوبك، حيث بلغت نسبة الاحتياط فيه 13,3% 112,500 مليون برميل بعد السعودية التي تمتلك 31,1%، تليه ايران بـ 11,7%.

ولكن بعد الاكتشافات النفطية الجديدة في ايران، اشار التقرير الصادر عن منظمة اوبك عن عام 2003، الى ان العراق بات يحتل المرتبة الثالثة في الاحتياط بنسبة 12,8% تسبقه ايران بـ 14,9%، والسعودية بـ 30%. وبالنسبة للصادرات النفطية فقد صدر العراق في العام 2002 نحو 1,5 مليون برميل باليوم مقابل 1,57 مليوناً للامارات و1,6 مليوناً فنزويلا، و1,8 نيجيريا و2,1 مليوني برميل ايران و3,5 للسعودية، اي

## انتاج الطاقة والحصى

البلد	1960		1970		1980		1985	
	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%
ايران	101	12.3	3.8	16.4	1.8	6.8	2.2	14.7
العراق	1	11.2	1.5	6.6	2.6	9.9	1.4	9.4
الكويت	1.7	19.5	3	12.8	1.7	6.2	0.9	6.3
السعودية	1.3	15.1	3.8	16.3	9.9	36.9	3.2	21.3
الامارات	0	0	0.8	3.3	1.7	6.3	1	6.8
فنزويلا	2.8	32.8	3.7	15.9	2.2	8.1	1.6	10.5
دول اخرى	0.8	9	7.4	31.9	8.7	32.2	4.6	31.1
اوبك	8.7	100	23.3	100	26.9	100	14.9	100
انتاج عالمي	-	21.1	-	45.4	-	60	-	52.3
نسبة اوبك	-	41.1	-	51.3	-	44.7	-	28.5
البلد	1990		1995		2000		2002	
	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%
ايران	3.1	14.2	3.6	14.6	3.7	13.2	3.2	13.5
العراق	2.1	9.6	0.7	3	2.8	10.1	2.1	8.9
الكويت	0.9	3.9	2	8.2	2	7.2	1.7	7.3
السعودية	6.4	29.1	8	32.6	8.1	29.2	7.1	29.6
الامارات	1.8	8	2.1	8.7	2.2	7.8	1.9	7.9
فنزويلا	2.1	9.7	2.4	9.7	2.9	10.4	2.4	10.1
دول اخرى	5.6	25.4	5.7	23.2	6.1	22	5.4	22.7
اوبك	22	100	24.6	100	27.7	100	24	100
انتاج عالمي	-	59	-	60.3	-	65.8	-	63.6
نسبة اوبك	-	37.3	-	40.8	-	42.2	-	37.7



## 40 دولاراً لبرميل النفط ٠٠ سعر رخيص!

قمة الثماني تبحث ديون الدول الفقيرة  
42 دولة تدين  
ب35 مليار دولار

استضافت الولايات المتحدة الاميركية قمة مجموعة الثماني في سي لند في جورجيا بين 8 و10 حزيران الجاري، بعدما تسلمت الرئاسة في فرنسا في اواخر العام 2003.

تزامن توقيت القمة بعيد اصدار قرار لمجلس الامن حول العراق مما اسهم في ايجاد مناخ ايجابي انعكس على المحادثات التي اجريت دون ان يمس ذلك الخلافات الواضحة بين الحكومات.

على الصعيد الاقتصادي ناقشت القمة مجموعة مواضيع منها ديون الدول الاقفر في العالم، إذ تدين 42 دولة الاقفر في العالم بنحو 35 مليار دولار وكانت تأمل هذه الدول في تحويل هذه الديون الى منح لكن توافقت في هذا الشأن غاب عن القمة وجاء رفض الغاء الديون العراقية او تخفيضها بنسبة 80 الى 90 بالمئة كما كانت تأمل الولايات المتحدة، على خلفية غياب المنطق بمعاملة بلد نفطي معاملة تفضلية عن الدول الاكثر فقراً في العالم.

للمرة الاولى منذ تأسيسها تقوم مجموعة الثماني بشكل صريح باستشارة القطاع الخاص لوضع رؤيته حول مختلف المواضيع الاقتصادية، وقدمت لجنة منبثقة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤلفة من ممثلين عن مجموعة شركات عالمية مثل سوني وفرانستوكوم وديتلكوم وموتورولا وغيرها بالاضافة الى مشاركين عن المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ورقة من تسعة بنود اعتبرتها اسس لتوسيع رقعة الاستفادة العالمية من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحالية. تمحورت هذه النقاط حول:

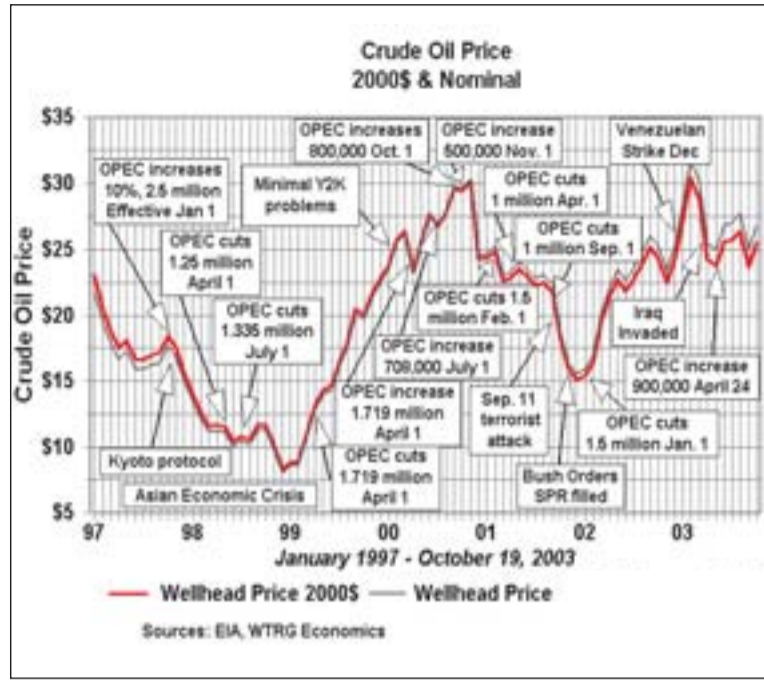
- دور المجموعة في تنسيق الجهود الرامية الى مساعدة الدول النامية.
- تشجيع الحكومات الوطنية على ايجاد رؤية استراتيجية وسياسية واضحة
- تنسيق جهود المؤسسات الدولية
- ايجاد مناخ مؤات للاستثمار.
- وفي لمحة عن المجموعة فان القمة، تجمع الدول الصناعية الديمقراطية الكبرى في العالم وهي كندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة وعرفت بمجموعة الـ الكبار منذ العام 1976 حتى العام 1997، عندما دعيت روسيا للانضمام الى المجموعة حيث اصبحت تعرف بمجموعة الثماني في العام 1998 في قمة برينغهام وهذه المجموعة مرشحة للتوسع لتضم دولاً جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وتناقش المجموعة مختلف المواضيع الاقتصادية والسياسية والامنية المطروحة على الصعيد الدولي وتصدر تصريحاتها بالتوافق.

اضافة الى المخزون الهائل (245مليار) بل بقدرتها الانتاجية التي يمكن تصل في اقصاها الى 10,5 ملايين طن او 10,0 حسب المحليين.

ان النفط بوصفه سلعة استراتيجية هو عرضة اضافة الى تأثيرات العرض والطلب الى التأثيرات النفسية. فاذا كان تراجع انتاج البحر الشمالي من النفط منذ العام 99 يؤثر على اسعار النفط فان نظريات مثل وصول القدرة الانتاجية الى القمة وان المرحلة القادمة هي مرحلة تراجع، تلعب دوراً مهماً في بلورة مزاج السوق النفطي، وكل عملية عسكرية على اي من المنشآت النفطية في العراق او السعودية تلعب دوراً اساسياً على بلبله واستقرار الاسواق.

ان 22 - و 28 دولار للسلعة النفطية هو سعر مقبول تقريبا من قبل الجميع سواء المنتجين والمستهلكين وقد كان وزير النفط السعودي صرح سابقا بان 30 و34 دولار للبرميل هو سعر كلفة الاستكشاف وصيانة المنشآت مع تشديد على التزام بلده بالهامش 22-28 دولار وفي الواقع ان مصلحة الاويك المباشرة تقتضي بالسيطرة على الاسعار فسر 50 دولار برميل النفط ستدفع المستثمرين الى التفتيش عن مصادر جديدة قديمة يكون فيها سعر استخراج برميل النفط حيز من الناحية المادية مما قد يؤدي على المدى الطويل الى انهيار الاسعار.

ان اعضاء المنظمة سبق وتجاوزوا الحصص المخصصة لهم وهي 3, 2 مليون برميل يوميا. وان رفع سقف الانتاج بـ 5, 2 مليون برميل هو في الحقيقة مجرد تشريع للوضع القائم وسيكون اثره على الاسواق اثراً نفسياً. حسن م. عساف



الارباح السهلة.  
5- الاسباب السياسية: جاء احتلال العراق بالنسبة لكثيرين مستندا الى اسباب نفطية ولكن على ما يبدو لم تستطع الولايات المتحدة السيطرة على اسعار النفط من خلال النفط العراقي. حيث كان السيناريو المتوقع هو ان تقوم الحكومة العراقية الموالية للولايات المتحدة باستكشاف احتياطات جديدة واغراق السوق بالنفط حيث يمكن ان يصل سعر البرميل الى 15 دولارا او اقل (احتياط النفط العراقي 112 مليار برميل، والسعودية 245 ملياراً) لكن هذا السيناريو فشل في ملامسة الواقع فمجرد انقراض خطوط النفط الحالية يتطلب 1 مليار دولار ورفع الانتاج الى 5, 3 مليون برميل في اليوم يحتاج الى 3 سنوات ويتطلب نحو 28 مليار دولار كاستثمارات - اتت احداث الخبر لتزيد حدة التوتر في السوق النفطية فالسعودية لا تمثل الثقل في انتاج النفط فقط

بعدها لامس سعر برميل النفط سقف الـ 42,4 دولاراً، في التجارة الالكترونية اعتبر البعض ان العالم في خضم ازمة نفطية جديدة يمكن ان تؤدي الى الشلل في الاقتصاد العالمي. وادى رد اوبك بزيادة سقف الانتاج الى تهدئة الاسواق، (إذ زاد الانتاج من 23,5 مليون برميل في اليوم الى 25,5 مليوناً ثم سيرتفع الى 27 مليوناً في 1 آب المقبل).

لماذا هذا الارتفاع في سعر خام النفط وهل نحن على ابواب ازمة نفطية جديدة؟

على ما يبدو فإن هناك توافقاً على ان الارتفاع الحالي في اسعار النفط سيستمر على المدى المنظور وعلى المستثمرين الذين بنوا دراساتهم على اسعار نفطية متدنية ان يعيدوا حساباتهم.

ان الاسباب التي تقف وراء الارتفاع متعددة:

- 1- غياب الاستثمار في المصافي الاميركية هو احد الاسباب الاولى وراء ارتفاع اسعار البنزين في الولايات المتحدة الاميركية، فمنذ العام 1976 لم يتم بناء أي مصفاة جديدة، وذلك لاسباب بيئية، وهذه الاسباب نفسها دفعت الى ان تبلغ تكلفة بناء المصفاة الواحدة اكثر من 100 مليون دولار. وهذه المصافي تعمل الآن في كامل طاقتها ولا قدرة اضافية لها وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النفط الخام لن تنعكس على السوق.
- 2- المعايير البيئية الصعبة التي تضعها الحكومات المحلية في الولايات المتحدة على مواصفات المحروقات مما يؤدي الى خلق صعوبات في تلبية حاجات السوق.
- 3- زيادة الطلب على النفط الخام: فالي جانب التحسن الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة حيث بلغ النمو 4,4% في الربع

## المدرسة المنزلية: جيش بوش السري

حقوقهم. عندما بدأ NH J.C. Penny «T-shirt» في عام 2001 تحمل علامة التعليم المنزلي تعرض المحل لعدة اعتراضات مما دفع بالمنتج بالتوقف عن البيع.

وبالعودة الى التاريخ، فإنه عندما كان رونالد ريفن في سدة الحكم عام 1981، كان من غير الشرعي في معظم الولايات ان يعلم الاهل اطفالهم. أما الآن فهو شرعي في الولايات الخمسين. 28 ولاية تطلب من الطفل المتعلم منزلياً ان يخضع لتقييم رسمي، إما عبر خضوعه لامتحان متعارف عليه أو تقديم شيء من عمله. 13 ولاية تطلب بكل بساطة ان يعلم الاهل بانهم سوف يعلمون اطفالهم في المنزل. وفي ولايات اخرى مثل تكساس ليس على الاهل ان يخبروا أي أحد أي شيء.

السبب الرئيسي لإزالة القيود القانونية عن التعليم المنزلي في جميع أرجاء اميركا يعود إلى قوة اليمين المسيحي، مع العلم انه ليس جميع المعلمين المنزليين محافظين دينيين. John Holt أوائل المتحمسين للتعليم المنزلي كان ينتمي إلى الجناح اليساري واعتبر المدارس كأدوات للصناعة البيروقراطية المعقدة، إلا ان حراس حركة التعليم المنزلي هم المحافظون، فهم تحولوا إلى التعليم المنزلي في السبعينات كرد على اعتبارهم ان النظام المدرسي يعيل إلى اليسار العلماني، وهم ما زالوا يمثلون العضلات السياسية لمعظم حركات التعليم المنزلي.

وهي الأمثلة نرى ان السيناتور Rick Santorum يعلم أطفاله منزلياً، أو بالاحرى زوجته التي تفعل هذا. Marilyn Musgrave جمهوري آخر وعضو كونغرس يفعل هذا أيضاً، وهو حمل لواء كل الاجراءات القانونية التي يمكن ان تؤدي إلى تشويش بشأن القروض والمنح المدرسية بالنسبة الى متعلمي المنزل.

حاول جورج بوش جاهداً ابقاء المعلمين المنزليين الى جانبه، خلال حملته في عام 2000 قال: في تكساس نحن نرى التعليم المنزلي على انه شيء يجب ان يحترم وشيء يجب حمايته، يحترم على الجهد والالتزام من قبل الامهات والاباء المحبين ويحمي من التدخل الحكومي.

اتحاد المعلمين معظمه متطوعون ديمقراطيون، فالتعليم المنزلي يعد موطئ قدم جيد للجمهوريين. وفقاً لـ HSLDA 76% من المعلمين المنزليين هم شباب تتراوح اعمارهم ما بين 18-28 سنة ويصوتون في الانتخابات، مقارنة مع 29% المتبقية من ذات الفئة العمرية في التعداد السكاني العام. وميزة المعلمين المنزليين انهم يفضلون المساهمة في الحملات السياسية والعمل من أجل المرشحين.

لذا فإن هناك حد عقائدي مؤكّد للعديد من المعلمين المنزليين. اولاً هذه حركة من اسفل إلى أعلى مع اهل، بغض النظر عن خطيم السياسي، تنسحب قرارات الفردية على اطفالهم. ثانياً للحركة حد منفعي، إذ بكل بساطة يعتقد المعلمون المنزليون بانهم في استطاعتهم تقديم أفضل في المنزل.

تحدث مقال نشر في مجلة ايكونوميست عن ظاهرة تنامي في الولايات المتحدة الاميركية وهي ظاهرة التعليم المنزلي، التي بدأت منذ سنوات وبات أكثر شيوعاً اليوم بعد ان قونتت، وبلغ عدد الاهل الذين يعتنقون هذا الأسلوب نحو مليوني أب وام، وبات هناك طالب من أصل 25 يتعلم منزلياً، ويعتبر المحافظون حراس حركة التعليم المنزلي.

وأبرز ما جاء في المقال: هناك ثورة تحدث في التعليم الأميركي، بما أنها تنمو في الحجم، هذا يدعو إلى خوف الأساتذة في كل مكان.

كم هي سيئة المدارس الأميركية؟ ومدى عدم ثقة المحافظين الأميركيين بحكومتهم؟ جواب السؤالين هو رد واحد تمثل في نمو المدرسة المنزلية. إن هناك ما يقرب من 25 مليون طالب أميركي 25/1 منهم يبدأ الآن تعليمه في المنزل.

نمو المدرسة المنزلية مذهل عندما يؤخذ بعين الاعتبار عاملين، الأول التزام الاهل الذين لم يتحولوا فقط عن التعليم الرسمي بل تخلوا أيضاً عن مدخول ثان، لانه عادة أحد الوالدين (في أغلب الأحيان الأم) يجب عليها البقاء في المنزل من أجل تعليم اولادها.

العامل الثاني هو أن هذه الممارسة تتحدى معظم الافتراضات الكامنة خلف التعليم الرسمي، إذ إنه ولأكثر من 50 سنة كاملة كانت الزامية التعليم علامة مميزة في المجتمعات المتقدمة.

علماء الاجتماع، مثل ماكس تيبير، اعتبروا سيطرة الدولة على التعليم نتيجة طبيعية للتحديث، مع هذا هناك في معظم البلاد تطور على سطح المعمورة (على أكثر من صعيد) أكثر من ميلونين من الاهل (الأم والأب) يصرون على ان التعليم يجب ان يكون من عمل العائلة. كيف حدث هذا؟

رقم المليونين يأتي من هيئة الدفاع عن شرعية مدرسة المنزل

(Home School Legal Defense Association HSLDA)

عام 1999 كان الرقم 850,000 كما وضعه قسم التعليم HSLDA (Department of Education) أقرب إلى التصديق. Rod Paige سكرتير التعليم يستعمل رقمه في خطباته، رغم أن المدرسين المنزليين ينزعون إلى رفض الإجابة على معاينة الحكومة، دليل على ان التعليم المنزلي في حالة ازدياد.

وتظهر الأرقام حجم التزايد إذ يبلغ سوق المواد التعليمية والمؤن للمدرسين المنزليين ما يقرب من 85 مليون دولار في كل سنة، وأكثر من 75% من الجامعات لديها الآن سياسات للتعامل مع أطفال علموا منزلياً، ومئات من الشبكات الداعمة نشأت في المدن عبر البلاد لتسمح للأهل بعمل كل شيء، من إنشاء مختبرات للعلوم، الى تشكيل فريق رياضي، والدفاع عن

# الشعب

103.7 fm  
104 fm

voice of the people  
Tel.: 961.1.311809 - Fax: 961.1.313605  
jabal Al Arab Str - Saout Al Shaab Bldg.  
Wata Al Mousaitbè - Beirut - Lebanon  
P.O.Box: 14-5425

# Large financial imbalances pose a continuing threat to macroeconomic stability and are a hindrance to growth

and transfer (BOT) contracts with the mobile phone operators. On the expenditure side, wage and pension outlays were well contained but capital spending and transfers exceeded targets by wide margins. The capital spending overruns stemmed from budget carryovers, while the transfer overruns stemmed largely from budget support to the electricity company (EdL) in the face of rising fuel costs.

8. The government gross financing need for 2003 (\$11 billion or about 60 percent of GDP) was financed through a mix of exceptional and central bank financing, with limited recourse to the market. To date, some \$2.4 billion in Paris II budgetary support have been disbursed out of \$3.1 billion pledged. Commercial banks contributed \$3.6 billion in the form of purchase of 2-year zero-interest securities, which were partly intermediated by the central bank. In the second half of 2003, the central bank provided \$2.8 billion of direct financing to the government at 4 percent interest. As a result, the share of government debt held by banks declined markedly, while that of the central bank and official creditors rose.

9. The 2004 budget is a reflection of the current policy stalemate. No tax measures were included and, if fully implemented, the budget would imply a decline in the primary surplus to about 3 percent of GDP in 2004.

10. Following the failure to privatize the two mobile phone operators, the government launched a successful tender for management contracts. The privatization fell through as foreign operators withdrew from the bidding process in January issues about the government's stake in the companies and about the regulatory framework appear to have undermined the confidence of foreign investors. Management contracts were awarded in early April, pending a new privatization drive.

## III- POLICY DISCUSSIONS

11. Against a favorable external environment, the soft landing strategy presented at the Paris II conference remains the guiding policy framework for the authorities, notwithstanding recent and expected policy slippages and increased risks over the medium term. The authorities noted that political conditions would preclude new initiatives until after elections. A reform budget was unlikely to be introduced until mid-2005, although the newly elected president would be in a position to push through some structural reforms upon taking office. The authorities expected that low interest rates and continued strong demand for Lebanese assets would allow them to maintain the current holding pattern until then. The mission stressed that policy shortfalls relative to Paris II targets had narrowed the room for maneuver and raised risks, particularly against a probable tightening of global liquidity conditions cover the medium term.

12. Financial stability

depends crucially on continued depositor confidence in the authorities ability to address the country's financial imbalances. The authorities emphasized that the depositor base had proven to be quite stable, even in the face of declining confidence in 2001-02. Moreover, basic trends remained favorable in terms of growth and external demand. Even with a decline in money growth as projected by staff, liquidity would be sufficient to finance the fiscal deficit without putting pressures on reserves or private sector credit. Staff noted that the depositor base was dominated by large investors (be they resident or nonresident) who face investment alternatives abroad. Therefore, a sudden stop or even reversal of flows could not be ruled out, especially since confidence rested on factors that could prove elusive, such as the emergence of stronger policies by year-end and a continued favorable interest rate climate. In the event of exchange rate pressures, the authorities believed that foreign exchange reserves would provide a sufficient buffer until the newly elected president could take measures to restore confidence.

13. Along with improvements in competitiveness, a reduction of financial imbalances is crucial to restoring the foundations for solid growth. Productive public spending is constrained by the weight of the interest bill, which accounted for nearly half of expenditure in 2003. The high real interest weighs heavily on private investment, and financial uncertainty limits the investment horizon.

14. On the basis of the above considerations, policy discussions focused on:

\* The short and medium-term fiscal strategy and institutional reforms to sustain adjustment, reduce sovereign solvency risk, and improve confidence and growth.

\* The monetary and exchange rate policy framework and its role in maintaining confidence and promoting adjustment.

\* Public enterprise reform and privatization to reduce contingent liabilities for the budget, and boost competitiveness.

\* Banking sector policies to strengthen the balance sheet of banks and thereby maintain depositor confidence.

\* Capital market development to diversify risks, enhance access to capital for the private sector, expand the government financing base, and reduce banking sector exposures.

\* Domestic market liberalization to fully realize the benefits of ongoing trade liberalization in terms of productivity growth and, thereby, investment and job creation.

A. Fiscal Adjustment, Institutional Reforms, and Debt Management

15. Although political conditions had not been conducive to adopting new revenue or expenditure measures in the 2004 budget, the authorities were confident that they could hold the primary balance unchanged at 3 percent of GDP. The budget was based on conservative revenue assumptions, and

expenditure containment should be made easier because budget implementation would effectively not start before April - May. Given the risk of pre-election pressures, the mission encouraged strong restraint on spending, particularly on capital spending and transfers where over-spending took place in 2003. It noted that, given the potential for expenditure carryover, some of the budgeted expenditure growth might spill over into 2005, unless tightly controlled.

16. Despite the expected stabilization in the primary surplus in 2004, declining interest costs should reduce the overall budget deficit to 10 percent of GDP and help stabilize the debt-to-GDP ratio. The projected decline in the interest bill owes to the low international interest rate environment, the narrowing of interest rate spreads since late 2002, and the reduction in financing charges related to the exceptional financing package of Paris II and below-market central bank financing.

17. Meanwhile, central bank losses have increased due to sterilization and reserve accumulation operations. On an accrual basis, central bank losses rose to an estimated 1.5 percent of GDP in 2004. Much of the losses stem from the \$4.2 billion in special 3-year CDs issued in 2003 at an annual yield of 11 percent. The central bank planned to amortize the overall cost of this operation over a 14-year period. While this would avoid the need for a recapitalization of the central bank, the mission was more concerned that public finances did not adequately capture these fiscal costs.

18. While the government has returned to the market, it may again rely on central bank financing in 2004. Central bank financing equivalent to 14 percent of GDP has been made available at a preferential rate of 4 percent. The mission expressed concern about renewed recourse to central bank financing at sub-market rates, because of the implicit threat to the operational independence of the central bank, and because of the losses already being incurred by the central bank. The authorities indicated that they would draw on this facility only to the extent that it did not put pressure on reserves or create a need for central bank sterilization. In all, the government's gross financing requirement for 2004 is projected at \$14 billion (73 percent of GDP). The authorities did not intend to increase the share of foreign-currency debt but would roll over maturing dollar debt by issuing up to \$1.9 billion in Eurobonds in 2004. As in the past, all Eurobond issues would include collective action clauses.

19. There was wide acknowledgement that a broad and strong policy package was needed in 2005 to sustain fiscal adjustment over the medium term, particularly in a context of tightening global liquidity. While the electoral calendar would make it difficult to adopt a strong budget in early

2005, the authorities hoped that they could introduce major measures in mid-2005, and consolidate recent gains until then. The fiscal problems have been well diagnosed by the authorities and considerable thinking and planning has gone into identifying possible areas of reform. The mission emphasized the importance of a medium term fiscal strategy that relies equally on revenue measures and expenditure reforms, not only to sustain adjustment but to improve the efficiency of the public sector and thus competitiveness. On the revenue side, the strategy discussed with the fund over the last couple of years, with the VAT and a reformed income tax at its core, remains valid. On the expenditure side, the authorities have already relied heavily on expenditure containment: hiring has been limited, wages have not been increased since 1998, and capital spending has been reduced to a projected 3.2 percent of GDP in 2004. To sustain adjustment over the medium term, the mission stressed the importance of deeper reforms to compress unproductive expenditures, such as those related to over-staffing, poorly targeted transfers, and subsidies to public enterprises and unviable sectors. Reforms also appeared needed in the social security system to stem the losses in the family allowance and health funds, and to place the public pension fund on an actuarially viable position. While the authorities could not commit to specific initiatives ahead of elections, policy options discussed with the authorities are presented in Box 2.

20. A strengthening of fiscal institutions and legislation would also help improve fis-

cal control and confidence. Foremost on the agenda should be the adoption of an organic budget law, to provide a legal framework for budget preparation, expenditure management, and budget discussion in parliament. It would also form a solid basis toward performance budgeting and mend problems with fiscal control and expenditure planning. A fiscal responsibility law would be a useful complementary tool to anchor expectations. The authorities agreed with this objective but thought that they could address expenditure control problems more rapidly through narrower legal instruments. The authorities also agreed to a fiscal ROSC to be undertaken in coordination with the World Bank's Country Financial Accountability Assessment.

21. Through more active debt management, the authorities hoped to lengthen the maturity of domestic debt. Domestic debt maturities stretch out to three years, and the authorities hoped to issue T-bills at up to five years maturity. The mission welcomed a more active management of risk to smooth out the debt profile, but cautioned that the ability to lengthen maturities at a reasonable cost would depend on the risk preference of investors Banks, which hold most of the market debt, would probably only accept larger maturity mismatches and interest rate risk in their balance sheet at a considerable premium. The relatively steep yield curve, with premia of 100 basis point per additional year of maturity seemed to confirm this. A broadening of the investor base through the development of secondary and capital markets would increase demand for longer maturities. To that end, the mission rec-

ommended the listing of government paper on the stock exchange and the issuance of Fungible T-bill lines to create market depth.

B. Privatization and Public Enterprise Reform

22. The authorities have taken steps to reestablish the credibility of the privatization process. By limiting the managerial tender of the mobile phone operations to large international companies, and disqualifying companies with domestic political connections, the authorities hoped to restore transparency in the process. The management contracts could be terminated with a six-month notice, and privatization could proceed once the regulatory authority is put in place. The mission noted that the two operators currently operate as a duopoly, with high tariffs supported by a rationing of subscribers. It urged the authorities to rely on privatization as part of a larger strategy of liberalization to open the sector to competition under clear regulatory oversight, thereby benefiting the economy at large.

23. The public enterprise sector, and EdL in particular, constitute a large fiscal drain for the government. Structural reforms, within EdL have targeted a reduction of costs through new gas-powered generators, and of theft through stronger enforcement. The improvements in both of these areas, have so far proven insufficient to reduce the financial hemorrhaging, and reform is made more difficult by inadequate governance structures within EdL. The mission found that there is widespread acknowledgement of these problems but limited political resolve to address them and to attack the vested interests involved.

## Lebanon: Overall Fiscal Deficit and Financing

	2002	2003	Proj					
			2004	2005	2006	2007	2008	2009
(In billions of Lebanese pounds)								
Primary balance	782	975	1,018	1,465	1,844	2,260	2,669	2,976
Interest bill	4,712	4,942	3,987	3,710	4,293	5,086	5,428	5,885
Overall balance (checks issued basis)	-3,930	-3,968	-2,969	-2,254	-2,449	-2,826	-2,759	-2,909
Float and statistical discrepancy	520	33	0	0	0	0	0	0
Overall balance (cash basis)	-4,450	-4,000	-2,969	-2,254	-2,449	-2,826	-2,758	-2,909
Net financing	4,450	4,000	2,969	2,254	2,449	2,826	2,758	2,909
Banking system	-872	3,369	1,103	2,132	-584	287	2,111	2,202
Bdl 1/	-4,170	8,628	-769	-1,756	-2,717	-878	-2,273	-721
Commercial banks 1/	3,298	-5,258	1,872	3,888	2,133	1,165	4,384	2,923
Government institutions	157	-616	616	250	250	250	250	250
Other creditors	2,746	-1,272	302	-137	-233	27	397	457
Net change in arrears	-436	0	0	0	0	0	0	0
Exceptional financing	3,152	2,999	433	0	3,015	2,261	0	0
Privatization	0	-280	0	0	3,015	2,261	0	0
Securitization	0	0	0	0	0	0	0	0
Paris II loans	452	3,279	433	0	0	0	0	0
Debt cancellation	2,700	0	0	0	0	0	0	0
Valuation adjustment	-297	-480	514	0	0	0	0	0
(In percent of GDP)								
Primary balance	3*0	3.6	3.6	4.9	5.8	6.7	7.5	7.9
Interest bill	18.1	18.2	14.0	12.4	13.5	15.1	15.3	15.7
Overall balance (checks issued basis)	-15.1	-14.6	-10.4	-7.5	-7.7	-8.4	-7.8	-7.8
Float and statistical discrepancy	2.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Overall balance (cash basis)	-17.1	-14.7	-10.4	-7.5	-7.7	-8.4	-7.8	-7.8
Net financing	17.1	14.7	10.4	7.5	7.7	8.4	7.8	7.8
Banking system	-3.3	12.4	3.9	7.1	-1.8	0.9	5.9	5.9
Bdl 1/	-16.0	31.7	-2.7	-5.8	-8.5	-2.6	-6.4	-1.9
Commercial banks 1/	12.7	-19.3	6.6	13.0	6.7	3.5	12.4	7.8
Government institutions	0.6	-2.3	2.2	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7
Other creditors	10.5	-4.7	1.1	-0.15	-0.7	0.1	101	1.2
Net change in arrears	-1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Exceptional financing	12.1	11.0	1.5	0.0	9.5	6.7	0.0	0.0
Privatization	0.0	-1.0	0.0	0.0	9.5	6.7	0.0	0.0
Securitization	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Paris II loans	1.7	12.1	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Debt cancellation	10.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Valuation adjustment	-1.1	-1.8	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

Source: Lebanese authorities, and Fund staff estimates and projections.

1/with banks which tends to increase Bdl financing and decrease commercial bank financing of the government.

Figures for 2003 are affected by the intermediation role played by the Bdl in the debt exchange





## شركات

## هيلتون تفتتح 10 فنادق في الشرق الأوسط

كشفت هيلتون انترناشيونال عن برنامج شامل لتوسعة اعمالها في الشرق الأوسط، حيث تعتزم افتتاح 10 فنادق جديدة في المنطقة، احدها في الامارات، بالإضافة الى 50 فندقاً حول العالم. وقد جاء هذا الاعلان في وقت تمكنت المجموعة العالمية الرائدة في مجال ادارة الفنادق من تعزيز مكانتها بشكل كبير على مؤشر تصنيف العلامات التجارية في الشرق الأوسط.

وقال رودى يجرزباخر، نائب الرئيس في هيلتون انترناشيونال لمنطقة شبه الجزيرة العربية، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته المجموعة في دبي في اطار مشاركتها في سوق السفر العربي 2004: لقد قمنا لتونا بتوقيع اتفاقية لادارة فندق ثان على الشاطئ في رأس الخيمة، كما سنقوم ايضا بادارة نادي الجولف والنادي الصحي لصالح نادي تاوور لينكس وستضيف فندقين جديدين الى مجموعة فنادقنا في شبه الجزيرة العربية، هما فندق جدة بالاس الذي يضم 54 جناحاً فائقة الفخامة والذي سيتم افتتاحه قريباً، وفندق هيلتون الدوحة الجديد المؤلف من 423 غرفة والذي من المنتظر افتتاحه في عام 2006.

وفي هذه الاثناء، ستفتتح هيلتون 7 فنادق جديدة خلال العامين المقبلين في مصر ولبنان والمغرب. وعلى المستوى العالمي، هناك خطط للتوسع في الهند وآسيا والمحيط الهادئ وأستراليا والاميركيتين والكاريبي.

## فيزا تتحالف مع شركات سياحة و سفر عربية

تحالفت فيزا انترناشيونال مع كبريات الشركات في السياحة والضيافة لتوفير العديد من العروض العالمية لحاملي بطاقات فيزا في الشرق الأوسط وذلك في اطار مشاركتها في سوق السفر العربي 2004 الذي اقيم في دبي.

ويأتي هذا الاعلان نتيجة الزيادة الكبيرة التي شهدتها معدلات الانفاق بواسطة بطاقات فيزا في الشرق الأوسط خلال ذروة موسم السفر للسنة الماضية، حيث ارتفعت هذه المعدلات عبر منافذ البيع والخدمة خلال أشهر الصيف الثلاثة (حزيران وتموز وأب) من عام 2003 بنسبة 25% مقارنة مع السنة سابقتها لتصل قيمة الانفاق الاجمالي في تلك الفترة الى 165 مليون دولار امريكي.

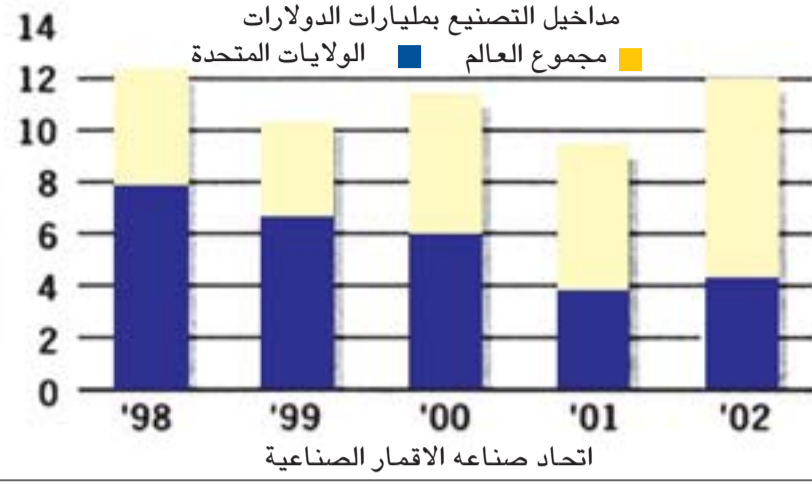
## تدني في مبيعات الاقمار الصناعية الاميركية من 64% في العالم الى 36%

## انخفاض الاقمار الاصطناعية

تقلص رهيب في حصة اميركا بالسوق

مداخيل التصنيع بمليارات الدولارات

مجموع العالم ■ الولايات المتحدة ■



اتحاد صناعات الاقمار الصناعية

بأنها كانت تشتري سفينة فضائية من Frances Austrium رغم كون هذه الشركة تعد الزبون الاكثر وفاءً للاقمار الاصطناعية الاميركية، الا ان التعقيدات والصعوبات المتواجدة في اميركا دفعتها الى البحث في اسواق اخرى فقد صرح روجر ج تينلي نائب رئيس Telesat للانظمة الفضائية بأنه من الصعب جداً إقامة عمل مع الشركات الاميركية. بعد تنفيذ قوانين التصدير الصارمة انخفضت حصة اميركا من المبيعات العالمية للاقمار الاصطناعية من 64% عام 1998 الى 36% عام 2002 وفقاً لاتحاد صناعة الاقمار الاصطناعية.

إن عدم مقدرة الكونغرس الاميركي على التفرقة فيما بين حاملة الطائرات والقمر الصناعي التلفزيوني تسبب بخسارة وما زال، كبيرة لهذه الصناعة، صناعة الاقمار الاصطناعية، في اميركا. حيث انه في عام 1998 صانعوا القانون الاميركي وضعوا الاقمار الاصطناعية على لائحة الذخائر بجانب الاسلحة التقليدية فاضرين بهذا مقاييس تصدير اي بمعنى البيع لخارج الحدود الاميركية، صارمة. هذا ما دفع بالمشتريين لهذه البضاعة بالتوجه نحو بلاد اخرى تملك هذه الصناعة بغية الشراء منها. صرحت شركة Telesat Canda بأذار 2004.

## كلية هارفارد تبدأ عملها في دبي الطبية عام 2006

أعلن محمد القرقاوي رئيس مجلس إدارة هيئة دبي للاستثمار والتطوير والدكتور روبرت كرون الرئيس التنفيذي لمؤسسة هارفارد ميديكال انترناشيونال وعميد البرامج العالمية في كلية هارفارد الطبية، عن تأسيس كلية هارفارد الطبية للدراسات العليا والابحاث مركز دبي التي ستضم معهداً للدراسات الطبية العليا والابحاث، ومن المتوقع أن تبدأ عملها اعتباراً من عام 2006.

وقال القرقاوي ان الاعلان عن تأسيس كلية هارفارد الطبية للدراسات العليا والابحاث مركز دبي يشكل خطوة حيوية في اطار الجهود التي تبذلها مدينة دبي الطبية لتحويل دبي الى مركز دولي المستوى للتعليم الطبي وأبحاث العلوم الطبية والصحية، حيث ستلعب الكلية دوراً محورياً للارتقاء بمستوى التعليم الطبي في المنطقة العربية والمناطق المجاورة لها، من خلال توفير دراسات طبية عليا رفيعة المستوى لاعداد متزايدة من الخريجين الذين يتوقع أن يساهموا في قيادة مسيرة التنمية الصحية وتطوير خدمات الرعاية الطبية في المنطقة بشكل عام.

بدوره رحب سعيد المنتفق رئيس مجلس إدارة مدينة دبي الطبية بانضمام كلية هارفارد الطبية للدراسات العليا والابحاث الى مدينة دبي الطبية.

وكشف عن أن كلية هارفارد الطبية للدراسات العليا والابحاث -مركز دبي ستتعاون مع نخبة من أبرز الأكاديميات والمعاهد الطبية في العالم لتوفير برامج متطورة للتعليم الطبي.

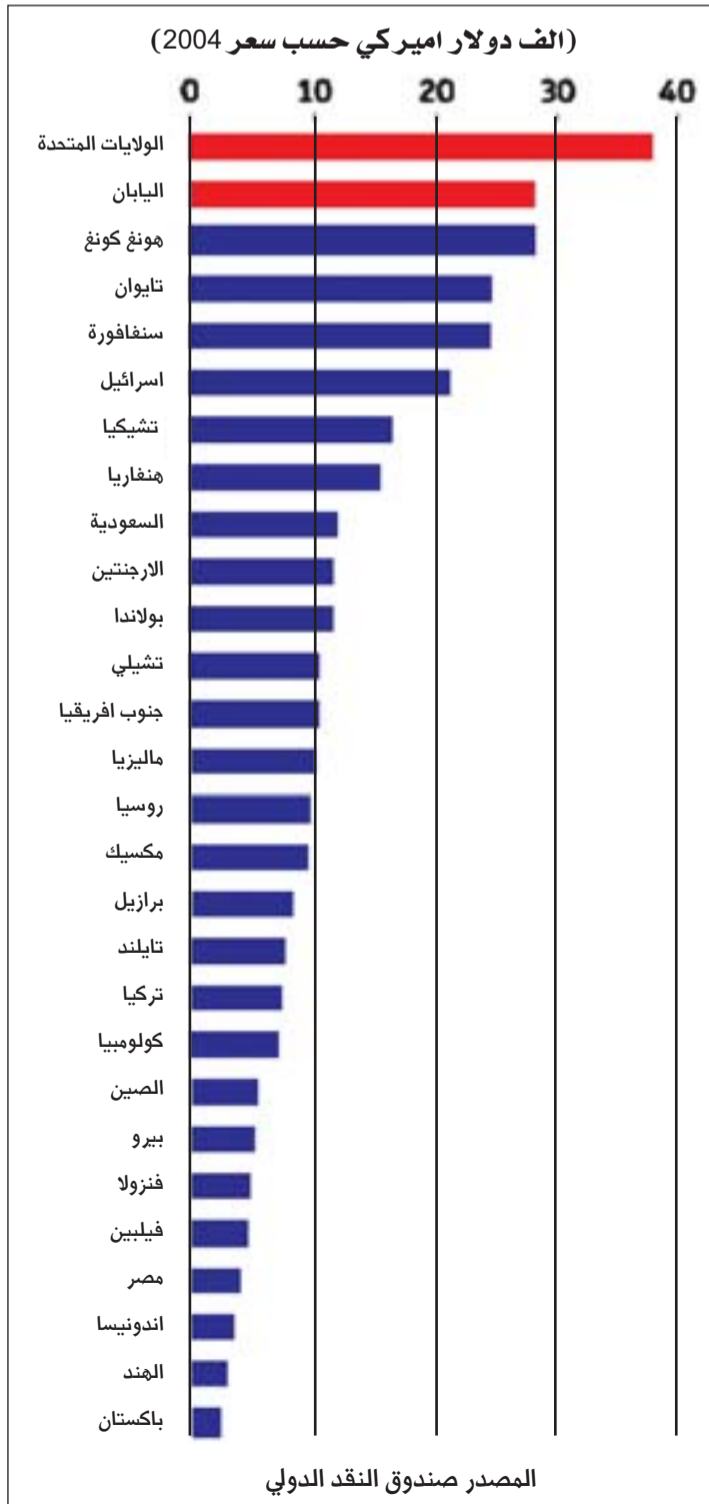
من جانبه قال الدكتور روبرت كرون ستفتتح كلية هارفارد الطبية مركز دبي ابوابها امام طلاب الطب اعتباراً من عام 2006، وستوفر برامج متميزة للدراسات الطبية العليا في مختلف التخصصات.

وقال الدكتور جوزيف مارتن انه بالإضافة الى تطوير بنية اساسية فعالة لدعم برامج التعليم المستمر، وتطبيق أفضل الممارسات في مجال خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة، فان كلية هارفارد الطبية للدراسات العليا والابحاث - مركز دبي ستكون بمثابة محطة رئيسية لانطلاق منطقة الشرق الأوسط لتكون مركزاً عالمياً المستوى للبحث العلمي والطبي.

## النتاج الفردي للشخص

اجرت مجلة ايكونوميست في عدد 5 حزيران الجاري مقارنة للنتاج الاقتصادي الفردي على قاعدة تعادل قيمة القوة الشرائية Purching power parity (PPP) لذات البضائع في بلدان مختلفة وليس على شاكلة مقارنات نسب تبادل السوق لتعكس القوة الشرائية الحقيقية لكل المقيمين في البلد.

وحسب معيار الـ (PPP) فإن الناتج الياباني لكل شخص يقارب 3/4 من الناتج الفردي الاميركي. والناتج في بولندا 11,400 دولار بمعايير الـ (PPP) مقارنة بـ 5,700 دولار بنسب تبادل السوق. الناتج الهندي لكل شخص حسب معايير الـ (PPP) هو \$2,800 والذي يمثل ما يقرب 7% من ناتج كل شخص في اميركا وتقريباً 50% في الصين وفي يلي رسم لحجم الدخل الفردي حسب معيار (PPP) في بعض الدول:



المصدر صندوق النقد الدولي

**تصدييات الصد**

**الأربعاء ٦:٠٠ مساءً**  
**إعداد و تقديم:**  
**غادة بلوط زيتون**

**NBN**  
السبحة الوطنية للإرسال من كل

National Broadcasting Network S.A.L - Arabsat 3A at 26°East Freq:11.785 GHz, NileSat at 7°West Freq: 12.130 GHz



## افتتاح منتج «لاخوفا» في الرملة

افتتح الاسبوع الماضي منتج «لاخوفا» في منطقة الرملة بحضور حشد من الاعلاميين والمدعوين الذين قضوا يوماً كاملاً في ارجائه. وقد انجزت المرحلة الاولى من المشروع التي بلغت تكلفتها 1.5 مليون دولار على ان تستتبع المراحل اللاحقة. ويضم المشروع اضافة الى الشاطئ الرملي والمسبح مطعماً خاصاً بالاكل البحر وآخر بالمشاوي اضافة الى الشاليهات مع خدمة فنادق 5 نجوم. ويبلغ طول الشاطئ الرملي 600 متر في حين يقوم المشروع على مساحة 60000 متر مربع.

## ندوة عن أنظمة التقاعد لجمعية المصارف

اقامت جمعية مصارف لبنان في فندق الموفنيك ندوة متخصصة حول أنظمة ومعاشات وصناديق التقاعد وافتتح الندوة رئيس الجمعية جوزف طربيه وحاضر فيها انطون واكيم رئيس ومدير عام سنا والخبراء كلود شاف وتيري برتوز، واوليفيه فيراري من سويسرا، وارتوايفوار من فرنسا. وعرضت الندوة الاسس القانونية والمبادئ والقواعد التي يجب ان ترعى انظمة وصناديق التقاعد، عبر مقارنة الانظمة القائمة في لبنان وسويسرا وفرنسا واوروبا عموماً، واسهمت في تبادل الآراء مع الخبراء الاوروبيين المتمرسين في مجالات توظيف اموال التقاعد والمعايير المتبعة فيها وادارتها والرقابة عليها، من اجل المحافظة على توازنهما المالي، وتوفير الحصول على معاشات التقاعد للمنتسبين اليها بانتظام.

وقد تحدث الدكتور طربيه، فقال إن جمعية المصارف في لبنان ترى مع سائر الهيئات الاقتصادية المنضوية في قطاع الاعمال اللبناني، أن نظام نهاية الخدمة القائم، وبالرغم من العبء المالي المتزايد الذي يشكله للمؤسسات لم يعد يفي بالمتطلبات الضرورية لتأمين الحماية الاجتماعية المنشودة للمضمونين، وأن أي طرح لإقامة نظام تقاعدي بديل ينبغي أن يستند إلى رؤية سياسية واجتماعية واضحة. وأكد الاهمية الخاصة التي توليها المصارف والقطاع المصرفي ككل، لإرساء انظمة تقاعد سليمة وقادرة على التطور في لبنان.

واعتبر الدكتور طربيه ان التوجهات والمبادئ العامة التي لا بد لاي مشروع لنظام التقاعد العتيق، ان يستند اليها لتلخص بما يأتي: اولاً: ضرورة اقامة نظام يكون كفيلاً بتأمين حياة لائقة للمتقاعدين مع مستزمامته في ما يعود الى الضمان الصحي بعد التقاعد. ثانياً: ضرورة اختيار انظمة التقاعد الملائمة بكل عناية من قبل المؤسسات والاجراء، أياً تكن مركزاتها، الاشتراكات أو التقديرات. فالمهم أن يكون عبء تمويلها موزعاً بعدالة بين اصحاب العمل والعاملين على صعيد اول. وبين الاجيال على صعيد آخر. ثالثاً: أن تلعب الدولة دورها كاملاً من جهة في اقرار التشريعات المطلوبة، ومن جهة ثانية، في توفير الاعفاءات الضريبية للشراخ من الاجور التي تحتسب على اساسها الاشتراكات ومن جهة ثالثة، في الرقابة على انظمة التقاعد وفي آليات الضبط وفي الضمانات التي توفرها. رابعاً، جعل انظمة التقاعد مفتوحة على المستقبل، وعلى أوسع الفئات الاجتماعية الممكنة.

## كتابان جديان للدكتور عفيف نجيب عواد

صدر حديثاً كتابان للدكتور عفيف نجيب عواد، وهما «مسائل وموضوعات في التنمية» و«نماذج تنموية لبعض دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية». ويتطرق الكتاب الاول الى عدة موضوعات تلقي الضوء على بعض الوقائع في العالم المتقدم والعالم الثالث، وعمالة الأطفال والتكنولوجيا في العراق والكويت ولبنان اضافة الى مواضيع تتناول مفاهيم العولمة والثقافة والتعاون ومشكلة البيئة وواقع الثقافة في العالم العربي. ويتضمن الكتاب الثاني عدة تجارب تنموية اعتمدتها بعض دول العالم النامي في قارات اسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية بالاضافة الى موضوع مستقل يتناول اصلاح النظام المالي الدولي وفي المنطقة العربية.



## 100 ألف دولار من الوليد بن طلال الى مؤسسة الأمل

قدمت مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية في لبنان ممثلة بالسيدة ليلى رياض الصلح نائب رئيس المؤسسة مبلغ 100 ألف دولار أمريكي لصالح مؤسسة الأمل للمعوقين. وكان الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية قد وجه بتقديم المبلغ لمؤسسة الأمل للمعوقين استجابة لطلب المؤسسة، لمساعدتها على تقديم خدماتها للمجتمع اللبناني، اضافة الى القيام بمتطلباتها وموجباتها الكثيرة تجاه العاملين فيها. ومؤسسة الأمل للمعوقين، هي جمعية خيرية لبنانية اسستها عام 1959 السيدة منيرة الصلح الرئيسة الفخرية لاتحاد مؤسسات التخلف العقلي لبنان والحائز على جائزة فيتزجيرالد كينيدي لافضل ام لمعوق في العالم. وسيساهم التبرع المقدم من مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية بدعم البرامج التي تقوم عليها مؤسسة الأمل للمعوقين لرعاية للمعوقين من كافة الانتماءات الطائفية والمناطقية، وتأمين العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، ومحاولة دمجهم في المجتمع اللبناني في اطار علاقات متواصلة ومنتجة، ويقدر عدد المستفيدين من هذه الخدمات 3000 معوق.

## توماس كوك تعود الى بيروت



خلال حفل العشاء

اعلنت شركة توماس كوك، المجموعة العالمية للسياحة والسفر انها تعود لافتتاح مكاتب جديدة لها في بيروت بعد ان كانت قد عملت في لبنان طوال 31 سنة بين عامي 1953 و 1984.

جاء هذا الاعلان على لسان الدكتور توماس دورينغ نائب رئيس المجموعة - القسم الدولي خلال مؤتمر صحفي عقد في فندق موفنيك. وقد حضر المؤتمر اشواني كاكاز، رئيس مجلس ادارة ومدير عام توماس كوك الهند، ومدير كمال مدير توماس كوك مصر والشرق الاوسط الذي هو ايضا رئيس مجلس ادارة - مدير عام توماس كوك لبنان. قال دورينغ في المؤتمر الصحفي ان تواجد توماس كوك في لبنان سيكون له دور كبير في تحفيز التبادل السياحي بين لبنان واوروبا، موضحاً ان ذلك يعود الى قوة واهمية حضور المجموعة العالمية في الاسواق السياحية في المانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الاوروبية بالاضافة الى مصر والهند وكندا.

واضاف: لقد شجعنا على العودة الى لبنان بشكل رئيسي ما لمسناه من اهتمام الشركات العالمية مجدداً ببيروت واعتمادها مركزاً أساسياً وهاماً للاعمال في الشرق الاوسط، وايضا النمو اللافت لاسواق السياحة والسفر في البلاد.

ولاحظ دورينغ ان هذين العاملين انعكسا نشاطاً غير مسبوق في تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي مما ادى الى جذب مجموعات الفنادق العالمية لانشاء فروع لها في لبنان. بدوره تحدث اشواني كاكاز فقال ان توماس كوك لبنان ستعمل على تطوير شبكتها الداخلية من اجل تمهيد الطريق لاستقبال السياحة المتدفقة من الاسواق الخارجية الرئيسية.

أما بالنسبة الى التدفق السياحي الى الخارج فشرح كمال ان نشاط توماس كوك سيتركز في الدرجة الاولى على جعل السياح ورجال الاعمال من لبنان والدول المجاورة يستفيدون من تقديمات شبكتها الواسعة من الوجهات السياحية الاكثر شعبية في العالم، وذلك بمختلف الاسعار.

اضاف كمال ان اهتماماً خاصاً سيتركز على العملاء التجاريين للشركة في لبنان، والتعاون معهم كمستشارين بالدرجة الاولى من اجل تأمين الاحتياجات الدقيقة للربائن. بعد المؤتمر الصحفي اقيم حفل عشاء حول البيسين حضره جمع غفير من المسؤولين ورجال الاعمال والاعلاميين.

## مشروع مرسى دبي يلقي رواجاً في معرض بيروت للقوارب 2004

حظيت مشاركة اعمار العقارية من خلال مشروعها المتميز مرسى دبي الذي يعد بمثابة الريفيرا الفرنسية في الشرق الاوسط، بإقبال كبير من المستثمرين في المنطقة وبقيّة أنحاء العالم، في معرض بيروت للقوارب 2004 الذي يعد ابرز معرض للقوارب واليخوت في المنطقة، في لامارينا جوزيف خوري في الضيعة شمال بيروت. ويشمل مشروع مرسى دبي الذي يحظى بشهرة عالمية، مجموعة من الابراج السكنية والفلل الفاخرة المحيطة بقناة مائية تمتد لمسافة 3, 5 كلم.

## المهرجان اليوناني في مطعم موزاييك

أقام فندق انتركونتيننتال فينيسيا في مطعمه موزاييك المهرجان اليوناني من 31 أيار حتى الخامس من حزيران. أمضى الساهرون وقتاً مميّزاً في جو يوناني نقلهم الى قلب الحضارة الاغريقية وسحروا بعراقة الاصاله اليونانية وجودتها. وقد قدم طهاة خصيصاً من اليونان لاهياء هذا الاسبوع وتحضير اشهى الاطباق اليونانية. اما ديكور المطعم فقد تحول الى حالة يونانية اجتمع فيها المغنون والموسيقيون والراقصون المحترفون الذين نقلوا بغنم الحضارة الاغريقية العريقة. وقدمت بهذه المناسبة مفاجآت عديدة ومميزة منها بطاقات سفر الى اليونان تقدمها OLYMPIC AIRWAYS ودروس بأصول الرقص اليوناني.

# الاقتصاد



PUBLISHED WEEKLY

Size availability :

Front Page: Maximum size accepted 1/4 Page.

1 Col	44 mm
2 Col	93 mm
3 Col	190 mm
6 Col	287 mm

## 2004 RATES & DATA

SINGLE cm-column	Inside Pages	USD 10
	Front Page	USD 16
FULL PAGE	Back Page	USD 14
	Inside Pages	USD 2615
HALF PAGE	Back Page	USD 3660
	Inside Pages	USD 1295
QUARTER PAGE	Back Page	USD 1815
	Inside Pages	USD 650
	Front Page	USD 1035
1/8 PAGE	Back Page	USD 900
	Inside Pages	USD 325
	Front Page	USD 525
	Back Page	USD 455

Editorial Advertisement

Surcharge 100 % on Advertising Rates

### سعر العدد

لبنان 2000 ل.ل.  
سوريا 20 ل.س.  
مصر 3 جنيهات  
الكويت دينار  
الامارات 7 دراهم

جمهورية مصر العربية  
القاهرة  
مجدي رياض  
هاتف: 0020 2/7452337  
ص.ب: 232 - الهرم

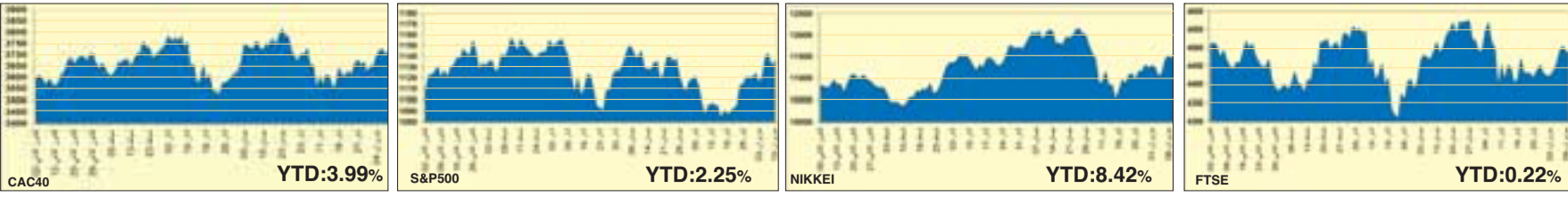
الجمهورية العربية السورية  
دمشق - المزة - شارع العلم  
د. صباح هاشم  
هاتف: 00963 11/6621851  
فاكس: 00963 11/6615694  
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

لبنان - الحمراء - شارع منبنة  
بناية الشيخ، الملاصقة لجريدة السفير  
هاتف وفاكس:  
00961 1 746333  
00961 1 746444  
00961 1 743796  
ص.ب: 6517/113 الحمراء بيروت - لبنان

رئيس التحرير حسن مقلد  
المدير المسؤول هالة الحسيني  
سكرتير التحرير سيليا مروة

## الاقتصاد

www.immarwaikissad.com  
e-mail: immar@immarwaikissad.com  
info@immarwaikissad.com



وراء الأرقام

«السواب».. قرار سياسي بامتياز

بغض النظر عن البعد السياسي لطرح مسألة «السواب» الآن، إلا أن هناك ضرورة لوضع الموضوع في إطاره التقني.

«السواب» المطروح حالياً هو عملياً عرض تعطيه الدولة اللبنانية لحاملي السندات التي ستستحق في العام 2004 و 2005، لتسديدها قبل الموعد المحدد، واستبدالها بدين طويل الأمد.

وفي هذا الإطار لا بد من لفت النظر إلى نقطة مهمة يجري التداول بها بطريقة مغلوبة وهي عدم جبري الدولة اللبنانية على سداد ديونها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الواقع ليس حالة فريدة في لبنان بل هو واقع كل دول العالم، إذ لا يوجد دولة تستطيع سداد ديونها بل تعتمد على تجديد وابتدائها فمن منطلق اقتصادي هذا الأمر لا يشكل أي خطر على الإطلاق.

إذا يجب البحث من منظور مختلف وهو هل من مصلحة لبنان الانتظار حتى موعد الاستحقاق لإطلاق إصدار جديد، أم نعتمد على الاستبدال الآن؟

الظروف الآن ملائمة لاجراء العملية لأن المصارف لديها فائض في السيولة ومستعدة للدخول في عملية تجديد الدين، والفوائد مستقرة، ولكنها حتما تنتظر من الدولة أن تقدم لها مفرجات، وبالتالي سيكون على الدولة أن تدفع ثمن السندات التي تسددها مسبقاً أكثر من قيمتها الاسمية، وعلى الأقل ستدفع قيمتها السوقية أي بزيادة نحو 4% إلى 5% على سعرها الاسمي الذي سيكون عند الاستحقاق، وقبل الاستحقاق بفترة قصيرة. والسؤال هو هل تنتج الدولة نحو الجهة الآمنة، بأن تسبق الاستحقاق وتتخذ العملية الآن مع تكلفة مالية أم تخاطر قليلاً بهدف تقليص التكلفة وتحقيق وفرة؟

حسب الصورة الواضحة الآن فإن الظروف إذا ما بقيت على ما هي عليه فالانتظار لن يشكل مخاطرة كبرى لان السيولة متوافرة لدى المصارف، وهي لديها المصلحة حكماً بإعادة التوظيف في سندات حكومية جديدة.

إذا المخاطر ليست مرتبطة بالسوق أو بالظروف المحلية بل بالعوامل الخارجية وبالتالي يبدو أن القرار هو قرار سياسي وليس قراراً مالياً.

جان رياشي

أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM%	Mid-Price (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 9 1/2	Dec-04	2.38%	102.75
R. Lebanon 10 1/4	Mar-05	3.18%	104.00
R. Lebanon 9 3/8	Jun-05	3.69%	104.75
R. Lebanon 8 3/4	Sep-05	3.98%	104.88
R. Lebanon 9 7/8	Apr-06	5.43%	106.75
R. Lebanon 10 1/2	May-06	5.68%	107.50
R. Lebanon 10 1/2	Aug-06	5.10%	109.25
R. Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	5.76%	105.50
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.40%	105.50
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	6.56%	111.25
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.82%	101.25
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.14%	112.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.45%	106.25
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.36%	114.75
<b>Private Issues</b>			
B. Mediterranee 9.25	Jul-04	2.40%	100.25
B. Mediterranee 9.5	Mar-05	2.34%	103.75
B. Mediterranee 9.75	Sep-05	3.87%	106.00
BLOM 9	Dec-05	4.37%	105.50
Credit Libanais 6 3/4	Jul-06	5.22%	102.00
Ciments Libanais 10	Jul-06	5.38%	107.50
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	4.99%	102.00
First National Bank 6 7/8	Jan-07	6.14%	101.25
FransaBank 8 1/2	Dec-07	6.87%	103.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	6.78%	117.50

Beirut Stock Exchange								
Stock	Closing Price	Weekly change %	YTD %	Weekly Volume ('000)	PER 2002	PER 2003	Price to Book 2003	M. Cap. ** (\$mil)
Solidere (A)	7.88	-4.48%	83.7%	209.229	19.4	48.5	0.45	1.307.350
Solidere (B)	7.99	-0%	61.4%	10.595	19.4	48.5	0.45	118.541
B. Libanaise p.l. Commerce	2.94	0.00%	0.0%	-	-ve	21.1	4.22	480.900
Bank Audi	21.00	0.00%	13.5%	-	8.3	7.7	0.92	386.370
Bank Of Beirut	7.95	0.00%	1.7%	125.000	15.2	17.3	1.99	34.920
Bank Of Beirut Call. Pref.	11.64	0.00%	1.2%	-	NL	NL	NL	317.277
Byblos Bank	1.54	2.67%	-9.4%	11.814	6.4	7.6	0.64	100.000
Byblos Bank Call. Pref.	100.10	-3.75%	-3.3%	0.333	NL	457.7	38.79	56.000
BEMO Bank	3.50	0.00%	0.0%	-	21.8	16.9	1.36	469.500
BLOM Bank	25.40	1.60%	8.1%	8.000	4.3	4.9	0.67	33.750
Rymco	1.35	-9.40%	-22.9%	-	12.8	35.4	1.25	117.096
Holcim (liban)	0.50	0.00%	0.0%	-	12.7	22.8	0.57	13.500
Ciments Blancs (C)	1.50	0.00%	0.0%	-	12.8	18.8	1.89	29.019
Uniceramic (C)	1.75	0.00%	2.94%	-	156.5	N/A	N/A	23.750
Lebanon Holdings	4.75	0.00%	-5.0%	-	NA	NA	N/A	21.000
Beirut InterBank Fund	105.00	0.00%	-3.7%	-	NA	NA	N/A	35.700
Beirut Global Income Fund	105.00	0.00%	2.4%	-	NL	NA	N/A	28132.5
Beirut Lira Fund*	102300	-0.97%	2.3%	0.005	NL	NL	NL	

\*Beirut Lira Fund price and all calculations quoted in Lebanese Pounds  
\*\*Market Capitalisation, value of total outstanding shares at each category share price

**FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L**

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان  
وسيط معتمد في بورصة بيروت  
بنائية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري  
TEL.: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193  
Web site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

Over - The - Counter						
Stock	Closing Price	Weekly Change%	YTD %	PER 2002	PBR 2002	M. Cap. (\$mil) *
Casino Du Liban	140	0.00%	7.7%	3.1	N/A	100.8
SGHL	3.5	0.00%	0.0%	77.4	0.56	56.5
ABC	15	0.00%	0.0%	8.9	0.99	62.3
Sibline	1.20	0.00%	0.0%	-ve	0.42	90.5
Fransabank	1.25	0.00%	0.0%	8.9	1.26	168.8

Global Depository Receipts (GDRs)							
GDR	Closing Bid	Weekly Change	YTD%	PER 02	PER 03	PBR 03	M. Cap. (\$mil) *
Audi GDR	21.50	0.00%	17.8%	8.3	5.6	0.67	362.5
BLC GDR	5.50	0.00%	0.0%	-ve	39.4	7.89	221.8
BLOM GDR	25.00	0.00%	7.5%	4.2	4.9	0.67	462.5
Solidere GDR	7.875	7.14%	58.3%	19.8	50.0	0.49	1299.4

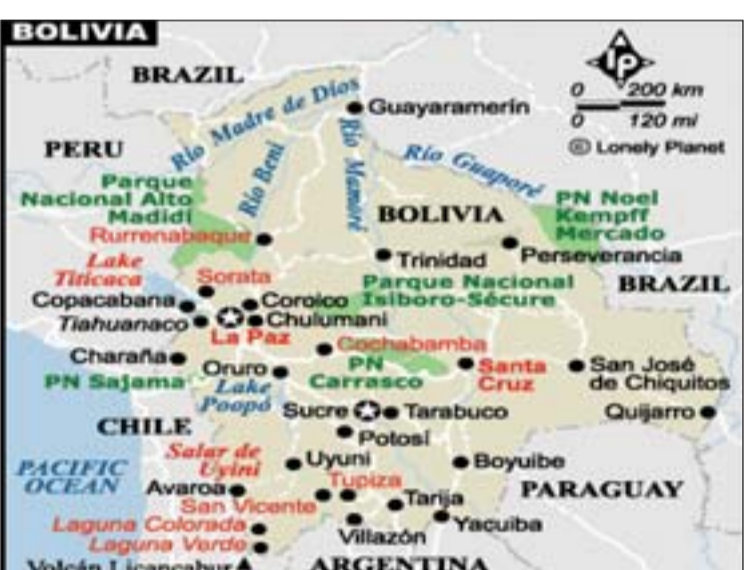
Lebanese Treasury Bills											
Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Discount Rate%	Yield (%)	Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Yield (%)	Value (LL)
3	10/06/04	09/09/04	127	5.14	5.21	24	03/06/04	01/06/06	126	7.76	10000
6	10/06/04	09/12/04	127	6.14	6.33	36	03/06/04	31/05/07	126	8.68	10000
12	20/05/04	19/05/05	124	6.28	6.7						

**Risques Internationaux**

بناء لاتفاق تعاون مع مجلة Risques Internationaux الفرنسية المتخصصة، تعتمد «الإعمار والاقتصاد» في كل عدد إلى نقل بعض الخلاصات والمواضيع التي تنشرها المجلة في زاويتها هذه، كما ستساهم في المقابل في المجلة الفرنسية عبر نشر موضوع متخصص عن بلد عربي.

بوليفيا

العاصمة: لاباز  
المسافة: 6743 كلم مربع  
المنح: يختلف مع الارتفاع بين رطب الى استوائي فبارد  
عدد السكان: 8 586443 نسمة  
الاعمار: بين سنة 0 و14 - 37,1%  
بين 13 و64، 58,4%  
أكبر من 65 سنة 4,5%



ان التخمينات المتفائلة لصدوق النقد الدولي حول المؤشرات الاقتصادية لبوليفيا، ستصبح اسهل بمقاربة أكثر وضوحا للممازق البوليفي وتحديد موضوع الدين.

جراء صدوق النقد توقعوا زيادة بنحو 684 مليون دولار في حاجة الموازنة البوليفيية للتمويل الخارجي في عام 2004 في وقت تعهد المانحون حتى الآن بتقديم 579 مليون دولار.

إذا كان المجهول قد سكن الاستثمار في الغاز البوليفي الا ان ارقام صدوق النقد الدولي تمت مراجعتها لمواجهة احتمال كبير في نمو الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي. حيث ستزيد النسبة من 48% في نهاية 2003 الى 55 % في 2008.

في مراجعاته الاخيرة اشار الصدوق الى ان هناك تراجعاً، في الاستثمار في قطاع الغاز، ولكنه يفترض أن توافقا سياسيا داخليا سيتواجد، وان مشاريع الطاقة سيكون من شأنها ان تزيد العائدات المالية بنحو 1% من الناتج الوطني في العام 2008، وهو سيكون العام الذي سيشهد فيه حجم الدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي بداية مرحلة التراجع.

سيناريو صندوق النقد على المدى المتوسط					
التغير السنوي %	النمو والتضخم	الناتج الوطني المحلي سعر السوق	الطلب الداخلي	انكماش الناتج الوطني	النسبة الى الناتج المحلي %
2008	2005	2004	2003	2002	
7,6	4,8	4,4	2,9	2,8	الاستثمارات الصافية العامة منها
0,4	5,8	6,0	0,3	1,6	الخاصة منها
2,4	3,6	2,1	3,4	2,7	الادخار الوطني الصافي العام منه
16,5	21,1	18,2	13,0	14,7	الخاص منه
4,7	4,7	4,7	4,6	5,4	الادخار الخارجي
11,7	16,4	13,5	8,4	9,4	الناتج الوطني بملايين الدولارات
16,5	21,1	18,2	13,0	14,7	
4,7	2,9	1,7	0,3	-0,4	
12,0	11,1	10,8	10,6	10,7	
-0,2	7,2	5,7	2,0	4,4	
9849	8237	7883	7768	7812	

**VERDUN SUITES HOTEL** **LAHOYA SUITES** **PLAZA SUITES**

**The Privacy & Luxury**  
of your home away from home...  
Luxury, at its best, with convenient accommodations.  
In the heart of Beirut business and touristic area, minutes away from Down Town Shopping & Entertainment district.  
The guest suites at these fine Hotels gives you more for your money.  
Each is oversized and features all the Luxury of five stars Hotels with the Privacy and comfort of your home..

**Almaz JABER GROUP**  
Ain El-Teeneh, P.O.Box: 14-6477 Beirut, Lebanon, Tel: +961-1-808770 / 863464  
Fax: +961-1-802080  
(w): www.almazgroup.com (e): signalb@almazgroup.com

**Imperial Suites**  
Tel: +961-1-869494 / 790886/778  
Fax: +961-1-603687  
P.O.Box: 14-6477 Beirut, Lebanon  
(w): www.imperialfb.com (e): info@imperialfb.com

**Lahoya Suites**  
Tel: +961-1-371786, 371798, 372671  
Fax: +961-1-372753, 372659  
P.O.Box: 113-5731 Beirut, Lebanon  
(w): www.lahoyasuites.com (e): info@lahoyasuites.com

**Plaza Suites**  
Tel: +961-1-786735/7/8  
Fax: +961-1-786736  
P.O.Box: 14-6477 Beirut, Lebanon  
(w): www.plazasuiteslb.com (e): info@plazasuiteslb.com

**Verdun Suites Hotel**  
Tel: +961-1-787420 /1/2/3/4/5  
Fax: +961-1-787426  
P.O.Box: 14-6477 Beirut, Lebanon  
(w): www.verdunsuiteshotel.com (e): info@verdunsuiteshotel.com

**Lahoya Homes**  
Tel: +961-1-374274, 374423/4/5/6/7/8/9  
Fax: +961-1-374442/8  
P.O.Box: 113-5751 Beirut, Lebanon  
(w): www.lahoyahomes.com (e): info@lahoyahomes.com